# التقييم الاقتصادي لجائحة كورونا دراسة حالة الاقتصاد المصري

اعداد

الدكتور/ ماجد أبوالنجا الشرقاوي ابوالنجا

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الخامس يناير - ٢٠٢٢

## مقدمة

نظراً للطبيعة التي تكتسيها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديدٍ وجودي على البشرية، فقد شكلت أزمة اقتصادية مست جميع أنحاء العالم، وخلقت عائقا حقيقيا أمام الحياة الاقتصادية وديناميكيتها في جميع دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء ، علي نحو جعل الباحثين والخبراء ن يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث حالة من الانكماش الاقتصادي العالمي ، بناءاً على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ، إذ أن تعطل النشاط الاقتصادي وعجلة الإنتاج حول العالم عموما وفي الدول الصناعية خصوصا أظهر ضرراً واضحاً علي خطط التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وهو ما قد يتطور إلى أثر أكثر سلبية على الاستراتيجيات طويلة المدي المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، لاسيما في الدول النامية.

وللتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصاداتها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة الأثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها.

في هذا السياق وجدت مصر نفسها ضمن بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا في العديد من القطاعات الاقتصادية ، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، مما دفع بالحكومة إلى اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، بهدف مواجهة الازمة

من ناحية ، وحماية مسار الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الدولة منذ مطلع عام ٢٠١٥ من ناحية اخري، كإطار منظم من شأنه تجسيد
نموذج اقتصادي جديد، يستجيب لمتطلبات التنمية، بالإضافة إلى السعي نحو التكيف والتوافق مع ما تقتضيه التغيرات في الخارطة الجيواقتصادية ، وما يشهده العالم من أزمات .

- **أهمية الدراسة**

تكتسب الدراسة أهميتها في كونها تناقش موضوعاً اقتصادياً شغل كثيرا من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصادات العالم، كما تكتسب الدراسة أهميتها في انها تسلط الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري من خلال الكشف عن آثارها على مجمل القطاعات والمؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى توضيح الأليات التي اتبعتها الدولة المصرية في تعاملها مع الجائحة للحد من تفشي فيروس كورونا ، والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية ، كما تنبع أهمية الدراسة في أنها تكشف عن مدي قدرة النموذج الاقتصادي المصري الجديد علي التعامل مع الأزمات والمتغيرات العالمية والمحلية

- **إشكالية الدراسة**

في ضوء ما سبق يمكن أن نطرح اشكالية الدراسة في سؤال رئيس وهو، " ما هي الأثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، وكيف تعامل الاقتصاد المصري مع هذه الجائحة للحد من انتشارها والتخفيف من أُثارها "؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس سؤالين، الأول يتعلق بالتقييم الاقتصادي لأثار جائحة كورونا على المستوي العالمي، والثاني يتعلق بتأثيرها على اقتصاديات الدول

العربية، ويفسر العلاقة بين هذين السؤالين والتساؤل الرئيس الذي تطرحه الدراسة، هو حالة الارتباط الوثيق بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاديات الدول العربية بصفة خاصة، والاجابة على هذه التساؤلات تستوجب بداية التعرف على التقييم الاقتصادي لجائحة كورونا على المستوي العالمي، ومدي تأثر اقتصاديات الدول العربية بها، وهو ما يفيد الباحث في فهم حقيقة الأثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، وتقييم دور الدولة في تعاملها مع هذه الجائحة للحد من انتشارها والتخفيف من أُثارها.

- **فروض الدراسة:**

حتى نتمكن من تقديم إجابات واضحة للتساؤلات التي تثيرها إشكالية الدراسة، يمكننا صياغة بعض الفروض تسعي الدراسة لإثبات مدي صحتها وهي كالتالي:

**الفرضية الأولي:** ان جائحة كورونا خلقت عائقا حقيقيا أمام الحياة الاقتصادية وحركاتها على المستوى العالمي والمنطقة العربية.

**الفرضية الثانية:** ان جائحة كورونا قد اثرت بشكل سلبي على كافة القطاعات والمؤشرات الاقتصادية في مصر.

**الفرضية الثالثة:** ان الاقتصاد المصري قد تعامل بشكل جيد مع تداعيات جائحة كورونا.

- **أهداف الدراسة**

تستهدف الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس، والتساؤلات الفرعية التي تطرحها إشكاليتها، ويمكن للباحث تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- تقييم الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا عالمياً وعربياً.

- الكشف عن الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري.
- التعرف على السياسات التي اتبعتها مصر في التعامل مع الجائحة ومدي قدرتها على الحد من تفشي فيروس كورونا، والتخفيف من أثارها الاقتصادية.

- **منهج الدراسة**

للإجابة على الإشكالية التي تطرحها الدراسة والتحقق من فرضياتها، ومن أجل تحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي، لتقييم الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، والدول العربية، وكذلك الأثار الاقتصادية التي خلفتها الجائحة على الاقتصاد المصري، بسبب الارتباط الوثيق بين الاقتصاد المصري والعالم الخارجي، وكيف تعاملت الدولة مع هذه الأزمة، معتمداً في ذلك علي ما توفر من دراسات ومقالات علمية ، وتقارير صادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية ، وكذلك التقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والجهات الحكومية ، فضلاً عما تنشره المواقع الالكترونية الموثوقة.

- **خطة الدراسة**

في ضوء أهمية الدراسة، وسعياً من الباحث للإجابة عن التساؤلات التي تطرحها إشكاليتها، وبغية تحقيق أهدافها، والتحقق من فرضياتها، قمنا بمعالجة موضوعات الدراسة في مبحثين وفقاً لما يلي:

**المبحث الأول:** التقييم الاقتصادي لجائحة كورونا

**المبحث الثاني:** الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري وسياسات المواجهة

## المبحث الأول

## التقييم الاقتصادي لجائحة كورونا

**تمهيد وتقسيم:**

إن فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب للحيوان والإنسان أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة( سارس) ، وأطلقت منظمة الصحة العالمية على فيروس كورونا المستجد المكتشف مؤخرا مرض كوفيد١٩ .

**تعريف مرض كوفيد ١٩ :**مرض كوفيد ١٩- هو مرض معدي يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، (كورونا المستجد) والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء انتشاره في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر ٢٠١٩. [١]

**تصنيف مرض كوفيد ١٩-إلى جائحة او وباء عالمي:** يستخدم وصف الوباء العالمي أو الجائحة (*pandemic*) لوصف الأمراض المعدية عندما نرى تفشيا واضحا لها وانتقالا من شخص إلى آخر في عدد من البلدان في العالم في الوقت نفسه ، وكانت آخر مرة تفشى فيها وباء عالمي في عام ٢٠٠٩ مع انتشار مرض إنفلونزا الخنازير، الذي يعتقد الخبراء أنه تسبب في وفاة آلاف الأشخاص ، وقد

[١] - *Max Roser and other(2020) Coronavirus Disease (COVID-19) ;OXFORD Matin School; available at:https://ourworldindata.org/coronavirus*

صنفت منظمة الصحة العالمية في مارس ٢٠٢٠ فيروس كورونا بوصفه وباءاً عالمياً "جائحة" لسببين رئيسين هما " سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها، وقصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي" للفيروس، لذا فإن احتواء ٠وتحجيم انتشار الفيروس يُعد أمراً حيوياً في ظل عدم تطوير أي علاج يقضي عليه حتى الآن.[١]

ونتيجة لتصنيف مرض كوفيد-١٩ كوباء عالمي، فقد تسبب في العديد من الخسائر البشرية المباشرة في شكل الأعداد المتزايدة من الوفيات والإصابات بالفيروس، بل امتدت لتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة، والتي تنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها، حيث أنّ الموقف في تطور متواصل، ولا أحد يعلم إلى متى ستستمر هذه الازمة، وهو ما جعل العديد من الدول تسعي جاهدة في اتخاذ الإجراءات والتدابير للتخفيف من حدة الآثار السلبية لانتشار الفيروس على الاقتصاد العالمي.

في هذا السياق تسعي الدراسة في هذا المبحث الي مناقشة وتحليل فرضيتها الاولي وهي " أن جائحة كورونا خلقت عائقا حقيقيا أمام الحياة الاقتصادية وديناميكيتها امام دول العالم " ويتطلب تحليل هذه الفرضية بداية أن نلقي الضوء على حجم انتشار وباء كورونا، يلي ذلك تحليلاً لأهم الأثار الاقتصادية الناجمة

[١] *-Tran، B. X.، Ha، G. H.، Nguyen، L. H.، Vu، G. T.، Hoang، M. T.، Le، H. T.، ... & Ho، R. (2020). Studies of novel coronavirus disease 19 (COVID-19) pandemic: a global analysis of literature. International journal of environmental research and public health, 17(11), 4095,p.12*

عن هذه الجائحة سواء كان ذلك على مستوي الاقتصاد العالمي، أم اقتصادات المنطقة العربية، وتوضيح أهم السياسات التي اتخذتها دول العالم للحد من الأثار الناجمة عن هذا الوباء، ويمكن ان نعرض لذلك في مطلبين:

**المطلب الأول: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي**

**المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية**

## المطلب الأول

## أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

**أولاً: انتشار فيروس كورونا عالميا**

انطلق فيروس كورونا الجديد *COVID19* من الصين، ثم انتشر في عدة دول ليست في المحيط الإقليمي لبلد المنشأ فحسب، ولكن في مختلف القارات كنتيجة لزيادة حركة السفر والتجارة العالمية بشكل غير مسبوق، مما جعل العالم قرية صغيرة بحق، وعلى ما يبدو أنّ الإنسانية، بكل تقدمها العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات، ما تزال غير جاهزة للتعامل مع مثل هذا النوع من الأزمات والكوارث البيولوجية، فإحصاءات ضحايا الفيروس الجديد سواء عدد المصابين أو القتلى في تزايد مستمر، فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية وفق اخر

تقرير لها عن انتشار وباء كورونا في اكتوبر ٢٠٢١ ان عدد الإصابات بكوفيد ١٩ حول العالم بلغ نحو٢٣٥.١٠٠.٠١١ إصابة حتي نهاية سبتمبر ٢٠٢١ ، في أكثر من ١٨٨ دولة، في حين تجاوز عدد الوفيات من المصابين حول العالم نحو ٤.٤ مليون حالة وفاة ، وتعافي نحو ٢١١.٩٠٠ مليون مصاب .

**(جدول رقم ١)**

**إحصائيات انتشار فيروس كورونا المستجد حول العالم حسب القارات**

| القارة | مجموع الإصابات | مجموع الوفيات |
|---|---|---|
| اوروبا | ٦٧.٧٩٣.٢٤٧ | ١.٣١١.٧٣٣ |
| أمريكا الشمالية | ٤٤.٨٨٩.٠١٦ | ٠.٧٢٢.٣٣٩ |
| أمريكا الجنوبية | ٤٥.٣٢٥.١٧١ | ١.٤٩٥.٢١٣ |
| اسيا | ٥٤.٠٣٣.٨٠٠ | ٠.٨٤٥.٠٨٠ |
| افريقيا | ٨.٣٥٩.٨٠٤ | ٠.٢١٠.٩٥١ |

**المصدر**: جامعة جون هوبكنز الامريكية (إصابات كورونا عبر العالم وفق اخر تحديث في سبتمبر ٢٠٢١. متاح على الموقع التالي: *https://p.dw.com/p/3mHg3*

يشير الجدول الي أن أكبر عدد من الإصابات سجلت في الولايات المتحدة الأمريكية (الشمالية والجنوبية) والتي بلغت نحو ٩٠ مليون إصابة، تليها أوروبا ٦٧.٨ مليون إصابة، تليها آسيا ٥٤ مليون إصابة، ثم تأتي افريقيا لتسجل أقل نسبة في الإصابات بفيروس كورونا ٨.٤ مليون إصابة ، كما تشير الإحصاءات الي ان أعلي نسبة وفيات في العالم كانت من نصيب الولايات المتحدة الأمريكي والتي سجلت ما يقرب من ٢ مليون حالة وفاة ، والتي تمثل نصف عدد الوفيات

في العالم ، ويعزي ذلك الي التراخي في الاستجابة لمواجهة الفيروس ، فضلا عن سرعة انتشاره بين السود في امريكا مع وجود انخفاض في الخدمات الصحية المقدمة لهم ، يليها أوروبا نحو ١.٣ مليون حالة وفاة ، ثم تسجل افريقيا أيضا اقل نسبة وفيات في العالم ٢١١ الف حالة وفاة بسبب فيروس كورونا المستجد، ونعتقد ان نتائج تأثير الفيروس كانت أقل حدة بين السكان الأفارقة، لأن الاثار الخطيرة للفيروس في بداية ظهوره في الصين وأوروبا جعلت هناك استجابة سريعة من الحكومات في افريقيا لمواجهة ومكافحة الفيروس .

وتثير النسخة المتحورة من فيروس كورونا المعروفة باسم " دلتا *DELTA* " هلعا عالميا، ففي الوقت الذي شرعت فيه دول كثيرة عبر العالم في تخفيف الإجراءات الاحترازية، وسمحت بعودة كاملة أو جزئية لحرية التنقل عبر الحدود، قامت دول أخرى بإعادة القيود جزئيا بسبب انتشار الإصابات أو ظهور مخاوف حقيقية لعودة انتشار الفيروس، إذ يأتي انتشار هذه النسخة المتحورة في شهر الصيف الذي يكثر فيه السفر،

**ثانياً: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا عالمياً**

تشير الدراسات والتقارير الاقتصادية الدولية أنّ الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد كانت أشدّ وطأة عن آثار الأوبئة السابقة، لأنّ الفيروس الجديد قد ضرب وبشدة العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين، فالدول المتأثرة باندلاع الوباء في هذه المرة تساهم بأكثر من٦٠ ٪ من إجمالي الناتج العالمي، و٦٥ ٪ من الناتج الصناعي، و٤١ ٪ من إجمالي الصادرات المصنعة، بالإضافة إلى أنّ بعضًا من هذه الدول كالصين، والولايات المتحدة، واليابان تلعب دورًا أساسيًا في سلاسل التوريد العالمية،

ويشير تقرير منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة *UNICTAD*، الي ان الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العالم جراء تفشي وباء كورونا بلغت نحو ١٢ تريليون دولار، وهو ما ادي الي دخول مجموعة كبيرة من الدول في موجة كساد عالمي. [١]، بسبب تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، وفيما يلي نوضح أهم الاثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية.

١-**أثر الجائحة على النمو الاقتصادي العالمي** بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي *World Economic Outlook* الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير ٢٠٢٠، كان الاقتصاد العالمي في حالة تعافٍ، حيث كان متوقعًا أن يرتفع معدل النمو العالمي من ٢,٩ ٪ في العام ٢٠١٩ إلى ما يعادل ٣,٣ % في العام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٥.٦ ٪ بحلول عام ٢٠٢١، وقد أقام خبراء الصندوق هذه التقديرات المتفائلة – حينئذ – على نمو الناتج الصناعي العالمي، وتحسّن وضع التجارة العالمية ،الا انه مع تفشي وباء كورونا الجديد وحدوث ركود اقتصادي هو الأعمق على مدار الثمانين عاما السابقة ، ذهبت موجة التفاؤل هذه أدراج الرياح ، وحلّت محلها موجة تشاؤمية تنذر بموجة كساد عالمية .[٢]

---

١ - *United Nations Conference on Trade and Development. The corona virus shock: A story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about*

٢ -*it, March 9th 2020 (accessed on March 21st).* *https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pd*

في هذا السياق يتوقع البنك الدولي ان يكون معدل نمو الاقتصاد العالمي اقل من المتوقع ويبقي عند ٢٪ هذا العام [١]، كما تشير توقعات الأمم المتحدة الي انه من المتوقع تحسن آفاق النمو الاقتصادي عام ٢٠٢١ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين على وجه الخصوص كونهما يمثلان أكبر اقتصادين على مسار التعافي الاقتصادي من الجائحة على مستوى العالم، الا انه لاتزال مسارات التعافي في العديد من الدول هشة وغير مؤكدة، حيث من المتوقع أن تمتد مسارات التعافي في هذه الدول حتى عام ٢٠٢٢أو٢٠٢٣. [٢]

**٢-تأثر القطاع الصناعي العالمي وتراجع أسعار السلع الأولية** أدي انتشار فيروس كورونا الي تأثر القطاع الصناعي العالمي سلبياً بسبب توقف الإنتاج من ناحية، حيث ضرب الفيروس مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا، وتعطل سلاسل التوريد العالمية من ناحية اخري،

[١] – صندوق النقد الدولي، تقرير افاق صندوق النقد العربي، الإصدار الرابع عشر، يوليو ٢٠٢١، ص ٥، متاح على الموقع التالي:

- *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021.*

[٢] - الأمم المتحدة، تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠٢١، متاح على الموقع الالكتروني التالي:*https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021.* -

حيث أنّ توقف الإنتاج في الدولة الموردة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى.(١)

ونتيجة لتوقف الإنتاج في العديد من الصناعات فقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشرا على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها ١٨٧ دولة، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما تفاقم هذا الأثر جراء تراجع النمو الاقتصادي (*Commodity Markets Outlook, 2020*) ، وفي هذا الصدد يشير البنك الدولي أن الجائحة قد أدت إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، لا سيما على مستوى اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية.(٢)

---

١ - رفيقة الصباغ، جائحة فيروس كورونا المستجد وآثارها على الاقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية، جامعة بلعباس، الجزائر، العدد الرابع ٢٠٢٠، ص ١٥٥.

٢ - فقد شهد سعر برميل النفط الأميركي انخفاضاً حاداً في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠ مسجلا أدنى مستوى في تاريخه، حيث سجلت عقود الخام الأميركي الآجلة انخفاضاً بنسبة ٩٤ % وبلغت مستوى ١.٠٤ دولار للبرميل، ويعود هذا الهبوط الي انخفاض الطلب على النفط الخام بسبب الركود الاقتصادي نتيجة توقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية حول العالم مع انتشار الفيروس وتنفيذ الدول لإجراءات مكافحته ، مما أدى إلى تدهور شديد في الطلب العالمي للنفط في مقابل عرض أكبر، الأمر الذي خلق فائضا كبيرا من المخزون النفطي، ، كما تراجع سعر الغاز الطبيعي بنحو ٥٠ % منذ بداية العام الجاري كنتيجة لفائض الإنتاج وتباطؤ الطلب .

=

٣- **تراجع حجم التجارة العالمية** تأثرت التجارة العالمية بانتشار فيروس كورونا كنتيجة مباشرة لتوقف الإنتاج خاصة في الاقتصاد الصيني، الذي يعدّ من أهم الشركاء التجاريين لمعظم الدول، فبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية *World Trade Organization* ( *WTO*)، تعدّ الصين منذ العام ٢٠٠٩ أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم للعديد من السلع ومنها النفط، والحديد الخام، وفول الصويا، وبالتالي فإنّ تراجع النشاط الاقتصادي في الصين قد أثر بشكل كبير على حجم التبادل الدولي، وذلك بسبب الصدمات التي لحقت بجاني العرض والطلب في السوق العالمية. (١)

**ففي جانب العرض:** حدث انخفاض مباشر في حجم الإنتاج العالمي لانخفاض حجم العمالة بسبب اصابة العاملين في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، بدءاً من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، بالإضافة الي تزايد عمليات الإغلاق

=

– تقرير "آفاق الاقتصاد العربي الحادي عشر " الصادر في أبريل ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي:

- *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2020/AEO_Apr_2020_v2.pdf*

١ - جيتا غوينات، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، صندوق النقد الدولي، ٢٠مارس ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي

والحجر الصحي لاحتواء المرض ومنع انتشاره، التي أدت بدورها الي عدم تمكن الشركات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وهو ما ادي الي تراجع الإنتاجية في العديد من القطاعات علي نحو احدث خللاً في جانب العرض في السوق الدولية

**وفي جانب الطلب:** فقد أدت جائحة كورونا الي تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين، خاصة بعد أن قامت الشركات بتسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها، وقد كانت هذه الآثار أكثر حدة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والضيافة – كما رأينا في إيطاليا علي سبيل المثال ' ومنذ أن بدأ البيع البخس في سوق الأسهم الأمريكية مؤخرا بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل غير متناسب، بالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، فان تدهور رغبات وقدرات المستهلكين ومؤسسات الأعمال في الشراء دفعت الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما أدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها، وهذا الأمر قد أدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.[١]

[١] - خسر قطاع السياحة في إيطاليا نحو ٢٠٠ مليار يورو في منتصف عام ٢٠٢٠، وهو قطاع يعمل فيه نحو ٤,٢ مليون شخص ويوفّر ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لثالث اقتصاد في أوروبا.

=

٤-**الآثار والتداعيات المالية** صاحب انتشار جائحة كورونا عالميا ارتفاع في تكاليف الاقتراض، نظرا لتشكك البنوك في قدرة المستهلكين والشركات على سداد القروض في الوقت المحدد لها، ومن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض أن يكشف عن مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات انخفاض سعر الفائدة، ويؤدي إلى تصاعد المخاطر من عدم إمكانية تمديد الديون. ومن شأن انخفاض الائتمان أن يزيد من تباطؤ النشاط الناجم عن صدمات العرض والطلب، وعندما تأتي الصدمات متزامنة عبر عدد كبير من الدول، فإن الآثار تزداد عمقا بسبب الروابط التجارية والمالية الدولية، مما يضعف النشاط الاقتصادي العالمي ويدفع أسعار السلع الأولية نحو الانخفاض. (١)

٥- **تأثر قطاعي السياحة والطيران:** يعد قطاع الطيران من أكثر القطاعات تضررًا بانتشار فيروس كورونا الجديد، حيث تأثّر سلبًا ، كنتيجة طبيعية لإجراءات منع السفر وإغلاق المطارات كإجراء احترازي للحدّ من تفشي الفيروس، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل( اياتا IATA) أن أزمة فيروس كورونا قد كبدت قطاع النقل

=

- *Barua, S. (2020). Understanding Coronanomics: The economic implications of the coronavirus (COVID-19) pandemic. Available at SSRN 3566477,p,52*

١- *Boshkoska، M.، & Jankulovski، N. (2020). Coronavirus Impact on Global Economy. Annals of the „Constantin Brâncuşi" University of Târgu Jiu, Economy Series,, 4,p, 18-23*

الجوي العالمي خسائر في الإيرادات وصلت إلى ٣١٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ ،، بانخفاض ٥٥ % مقارنة بعام ٢٠١٩،ومن المتوقع ان تصل قيمة هذه الخسائر بنهاية عام ٢٠٢١ الي نحو ٤٠٩ مليار دولار بزيادة قدرها ٩٥ مليار خلال العام الجاري [١] ، وهو ما أثر بدوره علي قطاع السياحة العالمية ، فطبقًا لمنظمة السياحة العالمية World *Tourism Organisation*، فإنّ التقديرات الأولية في بداية الأزمة تشير إلى تراجع السياحة الدولية بشكل حاد بسبب حظر السفر وإلغاء العديد من الرحلات الجوية، وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي ٦٠ مليار دولار في عوائد السياحة العالمية، في عام٢٠٢٠، ارتفعت الي ٤ ترليون دولار وفق اخر التقارير في سبتمبر ٢٠٢١ ، وستكون الاقتصادات النامية من بين الاقتصادات الأشد تضرراً . [٢]

**٦- أثر جائحة كورونا على العمالة في العالم** قدرت المنظمة العمل الدولية في ابريل ٢٠٢٠ أن عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بنحو ٨١ % من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها ٣.٣ مليار شخص) ، إلا أن

---

[١] - الاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA، استمرار خسائر النقل الدولي في عام ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي:

- https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2021/10/4 /

[٢] - *World Tourism Organization. Tourism and Coronavirus disease (Covid-19), March 17 th, 2020 (accessed on March 22nd, 2020).* https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavirus

هذه النسبة انخفضت إلى ٦١٪ بسبب الرفع التدريجي لتدابير الاغلاق ، وكانت اكثر قطاعات العمالة المنظمة عرضة للخطر في العالم هي قطاعات خدمات الإقامة والإطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية، وهي قطاعات تواجه الآن انخفاضا حادا في الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع خطر تسريح القوى العاملة وتخفيض الأجور وساعات العمل، وقد بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أكثر من ١.٣٥ مليار شخص ما يشكل نسبته نحو ٣٨ % من التوظيف العالمي، ويشعر العاملون في هذه القطاعات أكثر من غيرهم الآن بحدة تأثير الجائحة عليهم نظرا لأن الكثير منهم يعملون في وظائف منخفضة الأجر وقليلة المهارة، وبالتالي تكون خسارة الدخل المفاجئة مدمرة لهم ،كما قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك نحو ١.٦ مليارا شخص في العالم يعملون في القطاع غير المنظم أي ما يقارب نصف عمال العالم، يتمحور معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات بشكل كبير كلما استمرت تدابير الإغلاق.[١]

٧- **جائحة كورونا والفقر في العالم** : ألحقت جائحة كورونا أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، وتُنذِر الآن بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر، فقد أفضت الجائحة إلى سقوط ٨٨ مليون شخص في براثن الفقر المدقع عام ٢٠٢٠،

[١] - علي صلاح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، دراسات خاصة غير دورية عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد الرابع ٢٠٢٠ابوظبي الامارات العربية ص٩.

ارتفع الي ١١٩ مليون عام ٢٠٢١ ، وعلى الرغم من أن أقل من ١٠٪ من سكان العالم يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولار للفرد في اليوم، فإن ما يقرب من ربع سكان العالم يعيشون دون خط الفقر البالغ ٣.٢٠ دولارات، ويعيش أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم – أي ما يقرب من ٣.٣ مليارات نسمة – دون خط الفقر البالغ ٥.٥٠ دولارات للفرد في اليوم، وتتوقَّع مجموعة البنك الدولي أن تكون أكبر شريحة من "الفقراء الجدد" في جنوب آسيا، تليها مباشرة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وأن معظم هؤلاء الفقراء الجدد يعملون على الأرجح في قطاعات الخدمات غير الرسمية، والإنشاءات، والصناعات التحويلية –وهي القطاعات التي تأثَّر فيها النشاط الاقتصادي بشدة من جراء الإغلاقات العامة والقيود الأخرى على الحركة والانتقال. (١)

**ثالثاً: السياسات الدولية لمواجهة الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا**

فور إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباءً عالمياً اتجهت المنظمات الدولية إلى توظيف مواردها لمصلحة الدول الأعضاء للحد من انتشار الوباء، حيث قامت المنظمة بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة الأعمال الخيرية السويسرية بإنشاء صندوق الاستجابة التضامنية *Solidarity Response Fund* "

---

[١] - التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم، تقرير الافاق الاقتصادية العالمية الصادر في يناير ٢٠٢١ متاح على الموقع الالكتروني التالي

*- https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-effect-new-data*

"لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الفيروس، حيث يتيح الصندوق، وهو الأول من نوعه دولياً للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة في أي مكان في العالم المساهمة بشكل مباشر في جهود الاستجابة العالمية، وفيما يلي أهم الجهود الدولية لمواجهة انتشار وباء كوفيد-١٩.

**الحزم التحفيزية المقدمة من المنظمات الدولية:** تبنت المنظمات الدولية والإقليمية تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء، حيث أعلن صندوق النقد الدولي حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، من بينها ٥٠ مليار دولار في إطار التسهيلات التمويلية الطارئةالتي يقدمها للدول الأعضاء منخفضة الدخل، وتشمل قروض بواقع ١٠ مليار دولار بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً من خلال تسهيل الائتمان السريع .[١]

من جانب آخر، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن حزمه تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة ١٤ مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا، ستساهم المؤسسات التابعة لمجموعة البنك في تقديم هذا الدعم، بحيث تساهم مؤسسة التمويل الدولية بتقديم ٨ مليارات دولار، منها حوالي ٢ مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة، بينما ستقدم مؤسسة التنمية الدولية حوالي ١.٣ مليار دولار، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حوالي ٢.٧ مليار دولار، في حين تساهم محفظة الإقراض الحالية بحوالي

[١] - *IMF (2020), "IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus", March 2020. Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus*

٢ مليار دولار، جدير بالذكر أن التمويل سيُستخدم في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها وأيضًا تقليل الآثار السلبية المحتملة للفيروس، التي سوف تساهم في تعزيز قدرة الأنظمة الصحية ودعم القطاع الخاص، كما وافق المجلس التنفيذي للبنك الدولي أبريل ٢٠٢٠ على حزمة أخرى من الدعم بقيمة ١.٩ مليار دولار لدعم جهود الدول في مواجهة فيروس كورونا، كما أبدى البنك الدولي استعداده لمضاعفة حجم الدعم إلى ما يقارب ١٦٠مليار دولار خلال الأشهر القادمة وفق تفشي الوباء وما يحدثه من أثار. [١]

كما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تخصيص وإتاحة تسهيل ائتماني وتدخلات داعمة بقيمة ٧٣٠ مليون دولار للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لفيروس كورونا، وذلك في منح، وموارد ميسرة، وتمويل تجاري، وإقراض للقطاع الخاص، وتغطية التأمين ضد المخاطر. [٢]

، كماأعلنت القمة الطارئة لمجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية التي عُقدت خلال شهر مارس عن ضخ ٥ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي يتم

---

[١] *-World Bank (2020)، "World Bank Group Increases COVID-19 Response to $14 Billion To Help Sustain Economies، Protect Jobs"، Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/17/world-bank-group-increases-covid-19-response-to-14-billion-to-help-sustain-economies-protect-jobs.*

[٢] *-ISDB (2020)، "IsDB Group's Statement on Coronavirus"، March 2020. Available at: https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus*

توظيفها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا خلال الخمس سنوات القادمة. [١]

**سياسات المصارف المركزية العالمية لمواجهة جائحة كورونا** : لمواجهة الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا في كافة دول العالم اتخذت البنوك المركزية على مستوى العالم عدة إجراءات حاسمة عن طريق تيسير السياسة النقدية، من ذلك تخفيض سعر الفائدة لتعزيز الطلب الكلي، فقد قامت المصارف المركزية في كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وكندا، والنرويج ،والسويد ،والبرازيل ) بتخفيض معدل سعر الفائدة ، وفي سياق تيسير السياسة النقدية ضخ بنك السويد المركزي أموالاً بلغت قيمتها ٥١ مليار دولار في القطاع المصرفي لتمكين المصارف السويدية من تقديم التمويل اللازم للشركات المحلية لتوفير المستلزمات الطبية اللازمة للحد من انتشار الفيروس، كما قدم بنك الصين الشعبي حزمة تحفيزات للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية بما يتراوح بين٠.٥ إلى ٠.١ نقطة مئوية، مما سمح بتوفير ما يعادل٧٩ مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الصيني، وقام المصرف الأوروبي بتمويل الازمة بمبلغ ١.٤ مليار يورو، وشراء مجموعة متنوعة من الأصول، وتوفير السيولة للنظام المالي سعيا لتخفيف حدة اثار

[١] – بيان قمة القادة الاستثنائية لمجموعة العشرين حول فيروس كورونا (كوفيد –١٩) نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي: https://www.g٢٠.org

الجائحة على الأوضاع المالية والحفاظ على تدفق الائتمان في الاقتصاد، لمعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩.[١]

ومع تفاقم اثار الأزمة المالية والاقتصادية لجائحة كورونا بدأت المصارف العالمية في البحث عن اتخاذ إجراءات أخرى لدعم الاقتصاد، من ذلك التوسع في شراء السندات الحكومية، فقد البنك المركزي الأوروبي بشراء سندات القطاع الخاص بقيمة ١٢٠ مليار يورو حتى نهاية العام ٢٠٢٠ مما عزز من مستوى السيولة المصرفية لدى البنوك ا لأوروبية، وتقديم حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بأسعار فائدة مخفضة، كما عزز البنك تسهيلاته الائتمانية في مواجهة فيروس كورونا بتقديم ٧٥٠ مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ تم إنشائه لهذا الغرض، وفي هذا السياق قدم مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برنامج تيسير كمي بقيمة ٧٠٠ مليار دولار من خلال شراء سندات خزانة في حدود ٥٠٠ مليار دولار، إضافة إلى أوراق مالية كضمان لرهونات عقارية في حدود ٢٠٠ مليار دولار.[٢]

---

[١] - *Echarte Fernández, M. Á., Náñez Alonso, S. L., Jorge-Vázquez, J., & Reier Forradellas, R. F. (2021). Central Banks' Monetary Policy in the Face of the COVID-19 Economic Crisis: Monetary Stimulus and the Emergence of CBDCs. Sustainability, 13(8), 4242.p,20.*

[٢] - الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص١٩

**بالرغم من ذلك** يمكن القول انه لايزال الغموض الشديد يحيط بالتوقعات العالمية والتطورات المستقبلية المرتبطة بمسار ازمة جائحة كورونا، بسبب عدم وضوح مدى استجابة السلالات الجديدة من الفيروس للقاحات، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية والمالية المُتبناة في الحد من الخسائر الاقتصادية المستمرة، ومسارات تطور الأوضاع المالية، وأسعار السلع الأساسية، إلى جانب مدي قدرة الاقتصادات العالمية على التكيف مع الجائحة.

## المطلب الثاني

## الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية

انتشرت جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم في وقت تقع فيه المنطقة العربية تحت ضغوط كبيرة من مختلف الأنواع، لذلك فمن المحتمل أن تؤدي ردود فعل الدول العربية ضد التهديد الذي يمثله فيروس كورونا المستجد إلى تعقيد بعض المشاكل القائمة في المنطقة، خاصة في سياق دولي مليء بالتحديات، وقد ينتج عن ذلك بعض الازمات الاقتصادية بسبب التدابير والقيود الصارمة التي تفرضها الحكومات العربية، وتهدف الدراسة في هذا المطلب الي الكشف عن مدي انتشار جائحة كورونا في الدول العربية، وأهم الأثار الاقتصادية الناجمة عنها، واهم السياسات التي تبنتها الدول العربية لتجاوز التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا.

**أولاً: انتشار فيروس كورونا في الدول العربية**

تشهد الدول العربية والبالغ عددهم ٤٣٥ مليون نسمة، ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد المصابين بفيروس كورونا، حيث تشير الإحصاءات وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية عن انتشار فيروس كورونا حول العالم الي ان عدد الإصابات في اكثر الدول

إصابة بالمنطقة العربية بلغ نحو ٩مليون مصاب حتى سبتمبر ٢٠٢١، في حين بلغ عدد الوفيات في هذه الدول من المصابين نحو١٤٠ الف [١]، ويعزي هذا الارتفاع في عدد الإصابات والوفيات الي بعض الصعوبات التي تواجهها الدول العربية ، منها ارتفاع الكثافة السكانية في العديد من المدن العربية، والقرب الاجتماعي المرتبط بالثقافات العربية وعدم التزام المواطنين بتدابير الوقاية من جهة ، فضلاً عن قلة الإمكانيات الخاصة بالخدمات الصحية التي تقدمها الدولة بسبب نقص الموارد المادية، وارتفاع الإنفاق الحكومي في مجالات أخرى ، والخلل في أداء مؤسسات الدولة، وسوء الإدارة، وانعدام الشفافية في نقل المعلومات وإدارة الأزمات من جهة اخري ، كما أن هناك دول عربية تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والنزاعات المسلحة، والنزوح السكاني جراء الحروب ، والتي أضحت تتصدر قائمة المنطقة من حيث الإصابات وعدد الوفيات.[٢]

١ - منظمة الصحة العالمية، إحصائيات انتشار فيروس كورونا في العالم العربي، إحصائيات مباشرة وفق اخر تحديث في سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي:

*- https://elaph.com/coronavirus-middle-east-arab-world.htm*

٢ - ففي العراق واليمن وليبيا وسوريا قد أدت النزاعات المسلحة الي تدمير مرافق الرعاية الصحية، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٧٠ ٪ من العاملين في مجال الرعاية الصحية في سوريا واليمن قد غادروا البلاد كمهاجرين أو لاجئين، مما جعل تنفيذ تدابير احتواء الفيروس أمر صعب في سياق الأوضاع الاقتصادية الهشة، والتي لا تستطيع تحمل القيود اللازمة للحد من انتشار الفيروس.

=

وفيما يخص الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، عُمان، قطر والكويت)، فهي تمتلك موارد وأنظمة صحية أكثر كفاءة من بقية الدول العربية، ومع ذلك، فإن الاضطرابات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط يضعان مزيداً من الضغوط على مواردها المالية والخدمات العامة، وقد طبقت جميع هذه البلدان تدابيراً واسعة النطاق لاحتواء انتشار الوباء، ومع ذلك، هناك خطر كبير من الإصابة بالعدوى بين العمال الأجانب (في بعض دول الخليج العربي هؤلاء يمثلون غالبية السكان)، وخاصة أولئك الذين يعملون في قطاعات البناء والخدمات والذين يعيشون في ظروف مزدحمة لا تتوفر فيها الخدمات الصحية المناسبة. ويشير الجدول التالي الي أعداد الإصابات الوفيات في الدول العربية.

**الجدول رقم (٢)**

**اعداد الإصابات والوفيات بسبب جائحة كورونا في الدول العربية وفق إحصاءات سبتمبر ٢٠٢١**

| الدولة | عدد الإصابات | عدد الوفيات |
|---|---|---|
| العراق | ٢.٠١٤.١٠٤ | ٢٢.٤٢٠ |
| المغرب | ٩٣٦.٢٣٦ | ١٤.٣٧٢ |
| الأردن | ٨٢٨.٥٧٢ | ١٠.٧٦٢ |

=

- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٢٠. لمحة عامة حول العمل الإنساني عالمياً، متاح على الموقع التالي

- *:https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GHO-٢٠٢٠_v٩,١.pdf[*

| | | |
|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | ٧٣٧.٠٧٣ | ٢.١٠٤ |
| تونس | ٧٠٨.٣٨٢ | ٢٤.٩٣٩ |
| لبنان | ٦٢٦.١٩٨ | ٨.٣٥٦ |
| المملكة العربية السعودية | ٥٤٧.٣٥٧ | ٨.٧٣٠ |
| الكويت | ٤١١.٨٥٥ | ٢.٤٥٢ |
| فلسطين | ٤٠٨.٢١١ | ٤.١٥٦ |
| ليبيا | ٣٤٣.٢٤٠ | ٤.٧١٠ |
| مصر | ٣٠٧.٥٦٩ | ١٧.٤٦٩ |
| عمان | ٣٠٣.٧٦٩ | ٤.٠٩٦ |
| البحرين | ٢٧٥.٢٧٩ | ١.٣٨٩ |
| قطر | ٢٣٧.٠٤٨ | ٦٠٦ |
| الجزائر | ٢٠٣.٩١٥ | ٥.٨٢٦ |
| السودان | ٣٨.٦٣٢ | ٢.٩٠٩ |
| سوريا | ٣٥.٢٦٦ | ٢.٢٨٧ |
| اليمن | ٩.٢٣٤ | ١.٧٤٨ |

**المصدر**: تم اعداده بمعرفة الباحث من واقع أحدث إحصاءات منظمة الصحة العالمية عن انتشار فيروس كورونا في الدول العربية وفق اخر تحديث في سبتمبر ٢٠٢١.

يتبين من الجدول السابق ان العراق احتل المرتبة الأولى بين البلدان العربية بوجود أكثر من ٢ مليون حالة من إصابات فيروس كورونا، وتبعه المغرب ما يقرب من مليون إصابة، ثم الأردن نحو ٨٢٨ الف إصابة، تليها دولة الإمارات بـ ٧٣٧ ألف حالة، أما فيما يتعلق بحالات الوفاة الناجمة عن هذا الفيروس، فقد احتلت تونس المرتبة الأولى بوجود نحو ٢٤ الف حالة وفاة ،وهي نسبة كبيرة

مقارنة بحجم الإصابات، تليها دولة العراق بوجود ٢٢.٥ ألف حالة وفاة، ثم تأتي مصر في المرتبة الثالثة من بين الدول العربية من حيث عدد الوفيات والتي بلغت نحو ١٧.٥٠٠ حالة وفاة .

ويتوقع الباحث ان الإحصاءات عن معدل الإصابات والوفيات في بفيروس كوفيد -١٩ في المنطقة العربية أعلى من تلك المسجلة رسمياً، وأن هذه الأرقام لا تعكس الحجم الحقيقي لوباء كوفيد-١٩ ، لأن بعض الدول العربية ليس لديها بيانات كاملة حول الحالات المبلغ عنها بينما تعاني دول أخرى من عدم القدرة على الإبلاغ عن الأعداد الفعلية بسبب قدراتها المخبرية المحدودة، حتى الدول التي توفر فحوصاً مخبرية لمجموعات كبيرة لا تقوم بفحص أولئك الذين لا تظهر عليهم أعراض الإصابة، بالإضافة الي قلة المرافق الصحية المخصصة للعزل، وصعوبة الوصول بالمصابين إلى المستشفيات واتباع نظم العزل المنزلية، كل هذه العوامل جعلت الكثير من الإصابات وحالات الوفيات في المنازل لا تظهر في الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المنظمات الصحية الحكومية والتي تعتمد عليها منظمة الصحة العالمية في تحديث بياناتها.

**ثانياً: الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا في الدول العربية**

لقد القت جائحة كورونا بظلالها على المنطقة العربية، بما يصاحبها من آثار اقتصادية أدت الي تراجع معدلات النمو الاقتصادية العالمية وفقاً للمؤشرات السابق تفصيلها ، ويرجع ذلك الي ارتباط الدول العربية بعلاقات تجارية قوية مع دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين وانفتاحها على الاقتصاد العالمي، كما أنّ الطبيعة الخاصة لاقتصادات الدول العربية وهياكلها التجارية وظروفها

الجيوسياسية ستجعلها أكثر تأثراً عن باقي دول العالم ، حيث تعاني بعض الدول العربية من انقسامات سياسية وصراعات عسكرية كما هو الحال في سوريا، واليمن، وليبيا، والعراق، وهو ما يزيد من حدة جائحة كورونا ليس فقط على هذه الدول فحسب، ولكن يضع ضغوطًا اقتصادية على دول الجوار، كما هو الحال في أزمة اللاجئين في الأردن ومصر، وفي هذا السياق تعرض الدراسة لاهم الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا في الدول العربية .[١]

١- **الأثر على أسعار النفط والغاز الطبيعي** : في منطقة تعتمد على عائدات البترول والغاز الطبيعي فإنّ انخفاض سعر البترول عالمياً يؤدي إلى انخفاض العائدات الحكومية، وهو ما يُؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات هذه الدول في حال الدخول في كساد اقتصادي حيث يعتبر النفط المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول العربية، وخصوصًا دول الخليج العربي، لذلك فقد أدى تفشي جائحة كورونا إلى انهيار أسعار النفط، فانخفضت سلة أسعار "أوبك" اليومية إلى ١٧.٧٣ دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ٦٤ دولار في عام ١٩١٩ ، بنسبة انخفاض تصل الي نحو ٧٠٪ ، وذلك بسبب الخلافات بين كبار منتجي النفط في العالم بعد تفشّي فيروس كورونا في بداية مارس ٢٠٢٠، كما أنّ الضغط على أسعار النفط سيزداد على الأرجح بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع

[١]- *Faour-Klingbeil, D., Osaili, T. M., Al-Nabulsi, A. A., Jemni, M., & Todd, E. C. (2021). The public perception of food and non-food related risks of infection and trust in the risk communication during COVID-19 crisis: A study on selected countries from the Arab region. Food Control, 121, 107617.p,30*

التجارة العالمية بسبب تأثير فيروس كورونا المستجد والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ونتيجة لذلك، ستتأثر شريحة كبيرة من التجارة العربية سلبياً في ظل تراجع التجارة العالمية بسبب تعطل أنظمة الإنتاج عالمياً وازدياد العجز في الميزانيات في جميع أنحاء العالم، وهو ما يدعو الدول العربية المصدرة للنفط الي البحث عن مصادر تمويل أخرى، مثل الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع هياكلها الاقتصادية .[١]

٢- **الأثر علي السياحة العربية:** يعتبر القطاع السياحي في الدول العربية من أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات تفشي فيروس كورونا لا سيما أن٨٠٪ من القطاع يتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة، نظراً للجهود الدولية للحد من تفشي فيروس كورونا، والقيود التي فُرضت على حركة السفر والسياحة بين الدول، فقد أدت جائحة كورونا الي توقف حركة السفر الواردة إلى المنطقة العربية، حيث أغلقت بعض الدول العربية حدودها الجوية، وهو ما أدي الي تأثر شديد في قطاع السياحة بصورة مباشرة لا سيما في الدول العربية التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات الهامة للدخل القومي، فهذا القطاع يساهم بشكل مباشر وغير مباشر

[١] - ريتشارد بالدوين وبباتريس دي مورو (ناشرون)، " الاقتصاد في زمن فيروس كورونا المستجد"، كتاب صادر عن منظمة VoxEU.org، ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي:

*https://voxeu.org/content/economics-time-covid-19-0*

بحوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، و ١٤٪ في حالة الأردن، و ١٢٪ في تونس و ٨٪ في المغرب.[١]

ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تعد مصر والمغرب ,والسعودية من أكثر دول العالم تضرراً من خسائر الناتج المحلي الإجمالي التي تكبدها تراجع قطاع السياحة التي بلغت نحو ٤٦٪ ، بسبب ارجاء والغاء الفاعليات والمؤتمرات الدولية المقرر اقامتها في بعض الدول العربية في عام ٢٠٢٠ ، علاوة على إلغاء موسم الحج السنوي في المملكة العربية، وبما أن السياحة قطاع يتطلب عمالة كثيرة، فإن الشلل شبه الكامل لنشاطها الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية الناتجة عن فيروس كورونا يمثل ضربة قاسية للعمالة وسبل العيش لعدد كبير من

---

١ - أريزكي رباح وهانغوين، " فيروس كورونا المستجد يضرب الدول العربية عبر قنوات متعددة " منشورات مركز البحوث الاقتصادية والسياسية (CEPR) ،٢٠٢٠، ص١٥. متاح على الموقع التالي:

- https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/exploring-potential-impact-covid-19-trade-arab-region

- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ( الاسكوا) – *متاح علي الموقع التالي :*

-https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/thr_jyh_kwfyd-١٩_l_lnql_fy_lmntq_lrby_٠.pdf

الأسر، وتقدر شركة برايس ووترهاوس كوبرز PWC خسارة إجمالية قدرها ٤,٣ مليون وظيفة في قطاع السفر والسياحة في المنظفة العربية . [١]

٣-**تأثر الاسواق المالية العربية** تأثرت الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية .كذلك سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المُدرجة .وفقا للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، سجلت أسواق المال العربية تراجعاً ملحوظا في مارس٢٠٢٠، ويعتبر سوق دبي المالي من أكثر الأسواق تأثراً حيث تراجع مؤشر السوق بنسبة ٢١.٧٪، في حين تراجعت بورصة البحرين بنسبة ١٤.٩٪، وهبطت قيمة الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة ١٣.٨ %. وبلغ معدل تراجع قيمة الأسهم في سوق

[١] – فقد أرجأت البحرين مؤتمرين للنفط والغاز، وأعلنت الجزائر تأجيل أكبر معرض للنفط والغاز في شمال إفريقيا (ناباك ٢٠٢٠، فيما قررت وزارة السياحة والآثار الأردنية تأجيل المنتدى العربي للاستثمار السياحي، وأجلت سلطنة عمان مؤتمر ومعرض عمان للنفط والطاقة الذي كان مقررا إقامته في مارس ٢٠٢٠، فيما أرجأت منظمة العمل العربية أعمال مؤتمر العمل العربي في مسقط.

المال السعودي في شهر مارس ٣٥١ نقطة مقابل ٣٩٦ نقطة في فبراير بمعدل انخفاض بلغ ١١.٥ %. [١]

٤- **الأثر علي العمالة في الدول العربية** تتميز اقتصادات المنطقة العربية بانقسام حاد بين سوق العمل الرسمي والاقتصاد غير الرسمي غير المستقر، فالتوظيف الرسمي محدود ويمثل في المتوسط أقل من ٢٥ %من حجم العمالة في الدول العربية ، في حين ترتفع نسب العمالة في القطاع غير الرسمي في العديد من الدول ، حيث تصل العمالة غير الرسمية إلى نحو ٧٤ ٪ في اليمن، و ٧١ ٪ في لبنان و ٦٣ ٪ في المغرب و٦٠٪ في مصر ، ويرتبط الطابع غير الرسمي عموما بمحدودية تغطية الحماية الاجتماعية أو نقصها وبإيرادات منخفضة وغير مستقرة مما يجعل العمال غير الرسميين معرضين للخطر بشكل خاص في مواجهة الأزمات الاقتصادية في الدول العربية ، حيث يتركز العمال غير الرسميين في وظائف منخفضة الإنتاجية و تتطلب حضوراً جسديًا مع عدم وجود إمكانية للعمل عن بعد، في ظل هذا الوضع وفي سياق أزمة فيروس كورونا فإن القيود وإجراءات الاحتواء تضع ضغوطاً أكبر على نشاط العمال غير الرسميين، ويواجه الكثير منهم معضلة بين الخضوع للتدابير الصحية والحفاظ على مصدر دخلهم الضروري لدفع ثمن المعيشة والنفقات الأساسية الأخرى، خاصة أن العمالة غير

[١] - ابن الباز موسي، وآخرون، دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية: بورصة القاهرة نموذجا، الاقتصادية المجلد ٩، العدد الرابع، معهد الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر ٢٠٢٠، الجزائر، ص٤٤٦.

الرسمية ليست من المستفيدين من خطط الدعم التي وضعت في ظل هذه الأزمة، مثل تدابير دعم الدولة للأجور.[١]

**ثالثاً: سياسات الدول العربية في مواجهة جائحة كورونا**

تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصادات العربية، فقد قامت الدول العربية بإطلاق سياسات نقدية ومالية تحفيزية ، فعلى مستوي السياسات النقدية التحفيزية قامت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتبني سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة، وتخفيض

---

[١] - الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل ٢٠٢٠، ص٢٢.

– أحمد غنيم، التوقّعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية، البوابة العربية للتنمية، يونيو٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي:

*-https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/exploring-potential-impact-covid-19-trade-arab-region*

- محمد رزق محمد عبد المجيد: تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي:

*https://democraticac.de/?p=67683*

نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب، ومنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة،

أما على مستوي السياسات المالية قامت الحكومات العربية بتقديم دعم مالي قدره ١٩٤ مليار دولار أمريكي تمثلت في إنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص كما هو الحال في المغرب والكويت، بينما لجأت دول أخرى مثل السودان إلى إنشاء صندوق تكافلي للحد من انتشار الفيروس يتلقى من خلاله التبرعات من داخل وخارج السودان، وقدمت السعودية حزمة تحفيزية بقيمة ٣٤.٤ مليار دولار موجهة لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا، كما أعلنت الإمارات عن تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة ٧٧ مليار دولار مقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية لدعم النشاط الاقتصادي وتخفيف تداعيات انتشار الفيروس على القطاعات المتضررة، كما قدمت قطر حزمة من السياسات التحفيزية بحوالي ٢٣.٤ مليار دولار، ورصدت الكويت نحو ١.٦مليار دولار لتجاوز الأزمة، وفي المغرب، تم تخصيص مليار دولار أمريكي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بوباء، وقدم الأردن دعماً للاقتصاد بحوالي ٥٥٠ مليون، كما أعلنت مصر حزمة من الإجراءات والتدابير بقيمة ١٠٠ مليار جنيهبما يعادل نحو ٦.٥ مليار دولار تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة ٦ أشهر وتقديم تسهيلات ائتمانية في هذا الصدد.[١]

[١] - تقرير "آفاق الاقتصاد العربي الحادي عشر " الصادر في أبريل ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي:

=

**خلاصة المبحث الأول:**

كشفت الدراسة في هذا المبحث انه الي جانب الخسائر البشرية الفادحة في شكل الارتفاع المتزايد في أعداد الإصابات والوفيات في العالم، فإنّ الانتشار الواسع والسريع للفيروس كان له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي، وبالرغم من صعوبة التنبؤ بكافة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا الجديد نظرًا لعدم معرفة مدى استمرارية انتشار الفيروس، إلا أنّ هناك العديد من التقارير الدولية والدراسات التي حاولت جاهدة رصد الحصيلة الاقتصادية للوباء الجديد، وقد أكدت معظم هذه التقديرات على تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢٠، وانخفاض الطلب العالمي، وتضرر التجارة الدولية للسلع والخدمات بسبب تقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد، وأن آثار الجائحة امتدت إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، وكذلك سوق العمل العالمي الذي شهد تأثرا واضحا، وكذلك قطاعي الطيران الدولي والسياحة العالمية، وهو ما تسبب في حدوث موجة من الكساد الاقتصادي تخيم على معظم دول العالم.

كما بينت الدراسة أن جائحة كورونا أسفرت عن انكماشاً في الاقتصاديات العربية بلغ نحو ٦.٢٪ في الدول المصدرة للنفط، فيما سجلت الدول المستوردة

---

=

- *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2020/AEO_Apr_2020_v2.pdf*

للنفط انكماشا اقل بلغ نحو ٢.٨ بفضل تنوع هياكلها الاقتصادية، كما تأثرت اقتصاديات الدول العربية ككل بجائحة كورونا نظراً لارتباطها تجاريا بمعظم دول العالم، فضلا عن اعتمادها على قطاعي السياحة وصادرات النفط اللذان شهدا تأثراً واضحا على مستوي العالم ككل، أضف الي ذلك التطورات الداخلية غير المواتية التي أثرت على مستويات النشاط الاقتصادي ومعدلات نمو الناتج القومي بسبب جائحة وباء كورونا.

كما كشفت الدراسة عن الدور الذي قامت به المنظمات الدولية والاقليمية، حيث قدم صندوق النقد الدولي حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، وقدمت مجموعة البنك الدول نحو ١٤ مليار دولار شملت تسهيلات تمويلية طارئة للدول الأعضاء منخفضة الدخل، وقروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً، كما تبنت المصارف المركزية العالمية سياسات نقدية توسعية لمواجهة أثار الجائحة تمثلت في خفض أسعار الفائدة، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب، ومنح قروض بتكلفة صفرية للبنوك، وشراء سندات خزانة، كما بينت الدراسة أن الدول العربية تبنت هي الأخرى مجموعة من السياسات المالية والنقدية لمواجهة أثار الجائحة تمثلت في تقديم دعم مالي قدره ١٩٤ مليار دولار، وتبني سياسات نقدية توسعية تهدف الي توفير السيولة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،ومراعاة الفئات الفقيرة والأشد فقراً.

## المبحث الثاني

## الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري وسياسات المواجهة

**تمهيد وتقسيم**

شكلت جائحة كورونا، كونها كارثة صحية ذات تهديدٍ وجودي على البشرية أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي، مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم والمنطقة العربية ككل، وذلك على النحو الذي كشفت عنه الدراسة في المبحث السابق.

وتسعي الدراسة في هذا المبحث الي دراسة التقييم الاقتصادي لأداء الاقتصاد المصري في ظل جائحة كورونا ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مناقشة وتحليل مدي صحة الفرضية التي تقدمها الدراسة وهي " ان لجائحة كورونا اثاراً اقتصادية سلبية على أداء الاقتصاد المصري، وأن الاقتصاد المصري قادر علي التعامل مع هذه الأزمة " ، كما تهدف الدراسة في هذا المبحث الي الكشف عن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة علي جائحة كورنا في الاقتصاد المصري ، مع تحديد أهم التدابير والإجراءات والسياسات التي اتخذتها الدولة لمواجهة الجائحة بغرض توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولضمان حسن سير مجريات الحياة في مصر في ظل انتشار هذه الأزمة، لذلك رأينا تقسيم الدراسة في هذا لمبحث الي مطلبين:

**المطلب الأول: الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري**

**المطلب الثاني: الإجراءات والسياسات لمواجهة جائحة كورونا في مصر**

## المطلب الأول

## الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري

يواجه الاقتصاد المصري تداعيات تفشى فيروس كورونا المستجد فى توقيت يأتي بعد الجهود التي بذلتها مصر لعلاج الاختلالات التي كان يعانى منها الاقتصاد المصري ، وذلك من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦ والذى بدأت مصر تجنى ثماره الإيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشهادة المؤسسات المالية الدولية، فقد حققت معدل نمو اقتصادي قدر بنحو ٥.٦ % خلال العام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ مقابل٤.٢٪ عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ، إلا أن جائحة فيروس كورونا كادت أن تطيح بإنجازات الاصلاح ،بعدما القت بأثارها السلبية على معظم قطاعات الاقتصاد المصري نتيجة التدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة الأزمة، وهوما أثر بالتبعية علي مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفيما يلي نوضح أهم الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا علي مستوي القطاعات الاقتصادية، والمؤشرات الاقتصادية الكلية .

## أولاً: تقييم الاثار الاقتصادية على مستوي أهم القطاعات الاقتصادية في مصر

### ١-أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر.

بغض النظر عن الخلاف حول عمق تأثر القطاع الصناعي بجائحة كورونا مقارنة بغيره من القطاعات، فمن المؤكد أن القطاع الصناعي المصري قد تلقي صدمة جائحة كورونا في وقت يعاني فيه من عدة مشاكل أساسية، منها الاعتماد على سلاسل التوريد الخارجية للحصول على نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج، وارتفاع التكاليف، وانخفاض إنتاجية العمالة، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية، وضعف القدرة على المنافسة، وعن مدى تأثر القطاع الصناعي في مصر بهذه الجائحة، فإن بعض المؤشرات والظواهر العامة تشير إلى أن أهم الآثار العامة لهذه الجائحة على القطاع الصناعي تمثلت فيما يلي :[١]

- تباطؤ نشاط القطاع الصناعي بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتراجع في الطلب المحلي والدولي، واختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط بها الصناعات المصرية، وهوما ادي الي تراجع في حركة الصادرات والواردات الصناعية.

---

[١] - مغاوري شلبي علي، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، سلسلة أوراق السياسات (حول التداعيات المحملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري) الإصدار ١٦، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٢٠، ص١٠-١١

- معاناة بعض المصانع من نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج خاصة من الصين، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لبعض الصناعات خاصة صناعة المستلزمات الطبية والصيدلانية.
- تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتعميق الخطط الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين التي صاحبت الجائحة.
- التأثير على تداول أسهم الشركات الصناعية في البورصة، وتأجيل بعض عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع الصناعي.

وبالرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر؛ إلا أن هناك بعض الأثار الإيجابية، فقد ساهمت الجائحة في رقمنه الصناعة وادخال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي، وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصناعة، كما كان لها اثار إيجابية اخري على بعض الصناعات منها صناعة صناعات الأدوات والمستلزمات الطبية، وصناعات المواد الغذائية، وذلك بسبب زيادة الطلب على منتجاتنا محليا ودولياً، وأصبحت بعض المصانع في هذه الصناعات تعمل بكامل طاقتها، مع الحفاظ على الإجراءات الوقائية، فضلا عن ذلك فان الجائحة قد خلقت فرصة كبيرة أمام الصناعات المصرية لإنتاج بديل للمنتجات المستوردة من الخارج في ظل تأخر وصول بعضها من الخارج.

## ٢-أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي في مصر.

شهد قطاع السياحي المصري نمواً غير مسبوقاً عام ٢٠١٩ بسبب الإصلاحات الهيكلية في هذا القطاع، والتي شملت الإصلاح المؤسسي والتشريعي وتطوير البنية التحتية ، والاستثمار ومواكبة الاتجاهات الحديثة عالمياً، نتيجة لذلك فقد بلغ

عدد السائحين عام ٢٠١٩ نحو ١٣ مليون سائح عام ٢٠١٩ وكان من المتوقع ان يصل الي ١٥ مليون عام ٢٠٢٠ ، وبلغت إيرادات قطاع السياحة المصري نحو ١٢.٦ مليار دولار ، وكان من المتوقع ان يرتفع الي نحو ١٦مليار عام ٢٠٢٠، وهو ما جعل قطاع السياحة يحتل أهمية خاصة في الاقتصاد المصري[١] ، قد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٢٪ عام ٢٠١٩، كما بلغت نسبة مساهمته في اجمالي الصادرات المصرية نحو٤٠٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، كذلك ساهم في خلق العديد من فرص العمل – المباشرة وغير المباشرة – فقد بلغ عدد العاملين بهذا القطاع نحو ٣ مليون عامل بما يمثل نحو ١٠٪ من اجمالي قوة العمل في الاقتصاد المصري وفق إحصاءات ٢٠١٩.[٢]

ومع تفشي جائحة كورونا في دول العالم وظهورها في مصر في مارس عام ٢٠٢٠، فقد أدي ذلك الي تأثر بالغ في قطاع السياحة المصري بسبب الاغلاق التام للمطارات والفنادق والمطاعم وتوقف حركة السياحة العالمية للحد من انتشار الفيروس، فقد تراجع عدد السائحين نحو ٧٥٪ ، وبلغت خسائر قطاع السياحة وفقا لما اعلنه تقرير البنك المركزي المصري أن الإيرادات من قطاع السياحة في

[١] - سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصادي، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ٣.

[٢] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي (مصر في أرقام ٢٠٢٠)

الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١ هبطت بنسبة ٦٧.٤٪ إلى حوالي ٣.١ مليار دولار[١]؛ الا انه ومع عودة حركة السياحة العالمية وفتح المطارات ، وتدفق السياحة لاسيما الروسية الي المنتجعات السياحية المصرية المطلة علي البحر الأحمر ، ونتيجة الإجراءات التي اتبعتها الدولة المصرية لدعم قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به ، تمكنت مصر في الفترة من بداية يوليو الماضي وحتى بداية ٢٠٢١ من جذب نحو مليون سائح، ورغم ضآلة الرقم لكنه أدى إلى عدم غلق الكثير من المنشآت وعدم التخلي عن العمالة، وبالتالي الحفاظ على الحركة بشكل بطيء، في ظل ظروف الأزمة.

**٣-أثر جائحة كورونا على سوق المال في مصر**

حققت البورصة المصرية بنهاية عام ٢٠١٩ نجاحاً كبيرا، فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، فقد حقق إجمالي التداول خلال عام ٢٠١٩ ارتفاعاً بنسبة ١٤.٢٩٪ عن عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٤٠٩.٧٢ مليار جنيه مقارنة بقيمة بلغت ٣٥٨.٥ مليار جنيه في ٢٠١٨؛ وقد بلغ متوسط قيمة التداول اليومي ٠.٧١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ في مقابل ١.٠٦ مليار جنيه عن عام ٢٠١٨، و نجحت البورصة المصرية في جذب ٣١٩٩٨ مستثمر جديد في نهاية عام ٢٠١٩ ،وحوالي ١٠١٩ صندوق ومؤسسة أجنبية جديدة، كما بلغت تعاملات المستثمرين غير المصريين في السوق خلال عام ٢٠١٩ نسبة ٣٢.٩٤٪ من

[١] – تقرير البنك المركزي المصري ٢٠٢٠.

إجمالي التعاملات، بينما بلغت تعاملات المستثمرين المصريين نسبة ٦٧.٠٧ % من إجمالي التعاملات. [١]

وقد ادي انتشار فيروس كورونا الي محالة من القلق والذعر لدى المستثمرين في أسواق المال العالمية مما أثر بشكل كبير في استقرار أسعار وعوائد الأسهم في البورصات العالمية كما كشف الانتشار غير المتوقع للفيروس عن حساسية القرار الاستثماري في الأسواق المالية للأحداث غير المالية، حيث تعبر أسعار وعوائد الأسهم عن توقعات المستثمرين المرتبطة بالأرباح المستقبلية للشركات وقدرتها على الاستمرار[٢] ، وتأتي البورصة المصرية كغيرها من البورصات العالمية ضمن أكثر القطاعات تضرراً من انتشار هذا الفيروس، فقد كبد فيروس كورونا البورصة المصرية خسائر قياسية فى مارس ٢٠٢٠ وسط هبوط حاد فى المؤشرات، وخسائر ضخمة فى رأس المال السوقي بواقع ٥٠.٤ مليار ، وبنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠ انخفض اجمالي رأس المال السوقي إلى ٥٣٢.٩ مليار جنيه بنسبة بلغت ٢٤٪، واتجهت تعاملات الأجانب والعرب إلى البيع والخروج من السوق المصرية ، الا أن البورصة المصرية اتجهت إلى تعويض جزء من خسائرها

١ – البورصة المصرية –التقرير السنوي، ٢٠١٩

٢ *--Liu , H., Manzoor, A., Wang, C., Zhang, L., and Manzoor, Z. (2020), The COVID-19 Outbreak and Affected Countries Stock Markets Response, International Journal of Environmental Research and Public Health, 17,pp 1-19*

خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لدعم البورصة. [١]

## ٤-أثر جائحة كورونا على سوق العمل في مصر

لقد واجهت سوق العمل في مصر أزمة طاحنة ناتجة عن فيروس كورونا المستجد، ؛ حيث ارتفعت معدلات البطالة بسبب وقف التعيينات الجديدة، والإغلاق الكلي أو الجزئي لبعض الوظائف والقطاعات منخفضة الأجر، مثل الصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وبعض الأنشطة الإدارية؛ وكشفت الأزمة عن تدهور أوضاع العمال بالقطاع غير الرسمي الذي يأتي حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنحو ٥.٦ مليون عامل في مصر يعمل منهم نحو ٢٧٧ ألف عامل يومية، و٢٣٣ ألف عامل موسمي في داخل المنشآت الحكومية، يضاف إلى تلك الأعداد ٦٠٩ الف عامل موسمي، و٣.٧ مليون عامل متقطع في القطاع الخاص، وتشير الدراسات الي انه يوجد أكثر من٨٢٤ ألف عامل معرضون لفقد وظائفهم منذ بداية أزمة جائحة كورونا في مارس ٢٠٢٠، ارتفع الي نحو ١.٢ مليون عامل بنهاية عام ٢٠٢٠. [٢]

---

١ – البورصة المصرية–التقرير ربع السنوي٢٠٢٠

٢ - مروة البلتاجي، سوق العمل في مصر" الفرص والتحديات بعد أزمة فيروس كورونا المستجد" مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، يونيو ٢٠٢١، ص ١١، متاح على الموقع التالي:

*- https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4676*

=

وأظهرت دراسة قدمها المعهد القومي للتخطيط ، انه من المتوقع مع استمرار ازمة كورونا ارتفاع معدل البطالة بنسبة ٤٠.٢٪ أي ما يعادل ٧.٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢١، يصاحب ذلك تراجع في مستويات الدخل، حيث أن زيادة معدل البطالة بنحو ١٪، تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بنحو ١.٥٪، وبالتالي فمن المتوقع مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل في مصر نتيجة تفشي فيروس كورونا ، أن يصاحب ذلك ارتفاع في انخفاض في معدلات الدخل وارتفاع معدلات الفقراء ، اذ انه من المتوقع وفق اكثر التصورات تفاؤلا أن تؤدى جائحة كورونا إلى زيادة معدلات الفقر في مصر بنسبة تصل إلى ٣٨٪ بزيادة ٥.٥٪ أي بزيادة عدد الفقراء إلى ٥.٦ مليون فرد في عام ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ .(١)

=

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متابعة آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري –سوق العمل المصري، (رأي في ازمة) العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ١٢.متاح على الموقع التالي:

- *http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=1&T=1&ID=12528.*

-أوضاع العمال المصريين فى ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا"" بطالة تتزايد ووظائف مفقودة"، دار الخدمات النقابية والعمالية، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٤٥. متاح على الموقع التالي:

*https://www.ctuws.com/content/*

١ - احمد سليمان محمد، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، الإصدار رقم ٧، مرجع سابق، ص ٨.

=

في هذا السياق وللحد من شدة تأثير جائحة كورونا على العمالة المصرية، صدر القرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ ضمن عدد من القرارات التي أعلنت عنها الدولة لمواجهة ازمة كورونا، وتشكيل لجنة تختص بتجميع بيانات العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية، التي خلفها فيروس كورونا المستجد لتقديم الدعم المالي لها، هذا بالإضافة الي الدور الذي قامت به منظمات المجتمع المدني والمبادرات الفردية والنقابات العمالية. [١]

**٥-أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية لمصر والميزان التجاري**

بلغت القيمة الاجمالية للصادرات المصرية نحو ٣٣.٢ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠٢٠ مقابل ٣٩.٢ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٩ ومن أهم السلع التي ارتفعت قيمة صادراتها هي (اللدائن، المواد الأولية، والمواد الغذائية، والسجاد، والأدوية، ومستحضرات الصيدلة، والاثاث، والسكر) بينما انخفضت قيمة الصادرات من

=

– وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تأثير أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، والوظائف والأسر المصرية "، يناير ٢٠٢٠، ص ٢٥. متاح على الموقع التالي:
https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=86

[١] - اسماء رفعت، البطالة وتحسين اوضاع سوق العمل فى مصر، المركز المصري للفكر وللدراسات الاستراتيجية، يناير ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي –

https://www.ecsstudies.com/13168/?fbclid=IwAR2DbGppTKgCBgDrvMw0QKEuRy3SRij02w00O4ccME-

(البترول ومنتجاته ،والأسمدة ، والفواكه الطازجة ،ومنتجات الألبان، والمنتجات الخزفية والصحية ، ومنتجات الصابون، ، ويعزي هذا الانخفاض إلى توجيه جزء كبير من إنتاجية المصانع فى تلك الفترة لتلبية احتياجات السوق المحلية بدلًا من تصديرها، فضلًا عن قرارات وزارة التجارة والصناعة الخاصة بمنع تصدير عدد من منتجات المواد الغذائية والمستلزمات الطبية من ماسكات وملابس وقائية، بالإضافة الي حالة الاغلاق التي تمت بين الدول، أما بالنسبة للواردات المصرية فقد شهدت القيمة الاجمالية انخفاضاً بسبب جائحة كورونا لتصل الى ٥.٣ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠٢٠ مقابل ٦.٣٩مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٩ ومن أهم السلع التي انخفضت وارداتها كانت كل من " القمح والذرة، البترول الخام ومنتجاته، والأسماك المحفوظة، والمواد الكيميائية" .

وكان من نتيجة الاضطراب في حركة التجارة الخارجية لمصر بسبب انخفاض قيمة الصادرات التي تسببت فيها جائحة كورونا، أن أدت الي تراجع عجز الميزان التجاري، فبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد تراجع عجز الميزان التجاري في بداية الأزمة منذ يناير ٢٠٢٠ ليصل الي ٢.٨مليار دولار، مقارنة بعجز بلغ نحو ٤.٧مليار دولار في يناير ٢٠١٩، ورغم التراجع في عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة؛ الا ان العجز في الميزان التجاري لايزال قائماً بنحو ٢.٧مليار دولار، ويرجع ذلك الي انخفاض الصادرات. [١]

[١] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي :

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320 -

**٦-أثر جائحة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في مصر**

تعتبر مصادر مصر من النقد الأجنبي من بين أكثر الجوانب الاقتصادية تأثراً بجائحة كورونا خلال عامي ٢٠٢٠و٢٠٢١، وذلك بسبب التأثير السلبي للجائحة على أهم القطاعات الاقتصادية التي تمثل مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، والتي تتمثل في إيرادات قطاع السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، وايرادات قناة السويس، وحصيلة الصادرات، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي.

**الأثر على إيرادات السياحة:** تسببت جائحة كورونا وفق ما تشير اليه التقديرات الي تراجع حجم الإيرادات من النقد الأجنبي من قطاع السياحة، حيث لم تتجاوز إيرادات القطاع السياحي نحو ٣٦٠مليون دولار فقط خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، في حين انه كان من المتوقع أن تصل إيرادات السياحة نحو ١٨ مليار دولار خلال هذا العام [١]

**الأثر على حصيلة الصادرات:** أدت جائحة كورونا الي توقف حركة التجارة العالمية، واضطراب سلاسل الامداد والتوريد العالمية، مما ترتب عليه انخفاض في حجم الطلب العالمي، وتوقف حركة التجارة بين مصر وأهم شركائها التجاريين التي أصابها وباء كورونا وهي الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين، والامارات والسعودية، وهو ما كان له بالغ الأثر على انخفاض حجم الصادرات المصرية

[١] - المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متابعة آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري – قطاع السياحة المصري، (رأي في ازمة) العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٧.متاح على الموقع التالي:

*- http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_12_7-*

وحصيلتها من النقد الأجنبي، وأشار تقرير غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة الي تراجع عائدات التصدير بنسبة ٢٥٪ عام ٢٠٢٠. [١]

**الأثر على الاستثمارات الأجنبية:** تسببت جائحة كورونا في انخفاض الاستثمارات الأجنبية، فقد تسببت الأزمة في خروج المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وبحسب التقرير الصادر عن البنك المركزي المصري فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتسجل حوالي٨-١٠ مليار دولار خلال الفترة من فبراير الي يونيو ٢٠٢٠، ويعزي ذلك الي انخفاض حجم تدفقات الاستثمار التي مصدرها الاتحاد الأوروبي نتيجة ضعف اقتصادات أوروبا فى ظل تفشى وباء كورونا، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية. [٢]

**الأثر على تحويلات العاملين بالخارج:** بلغت تحويلات العاملين بالخارج نحو ٢٥.٢مليار دولار بما يعادل نحو٨.٤ من الناتج المحلي الإجمالي ، ونحو ٣٩٪ من مصادر النقد الأجنبي ، وذلك خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، ووفقا للبنك الدولي تعتبر مصر خامس دولة علي مستوي العالم من حيث استقبال تحويلات العاملين بالخارج ، معظمها تكون من دول الخليج والدول الأوربية ، وهو ما جعلها من أكثر الدول تأثرا بجائحة كورونا ، فقد انخفضت تحويلات المصريين العاملين

---

[١] - سالي محمد فريد، تداعيات فيروس كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، من النقد الأجنبي، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، الإصدار رقم ٧، ص ١٠.

[٢] – وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢٠، المجلد ١٥، عدد ١٣، ص ٦.

بالخارج في الفترة من مارس الى مايو ٢٠٢٠ الي نحو ٨.٧ مليار دولار مقابل نحو ٧.٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩، وهي الفترة التي شهدت تخوفا كبيراً من توترات الاقتصاد العالمي بفعل وباء ، وفى يوليو ٢٠٢٠ انخفضت التحويلات الى ٥.٥ مليار دولار مقارنة بنحو ٨.٧ مليار دولار فى مارس ٢٠٢٠.[١]

**الأثر علي إيرادات قناة السويس:** أثرت جائحة كورونا على ايرادات قناة السويس حيث انخفضت إيراداتها بشكل ملحوظ بدءاً من ابريل ٢٠٢٠، فقد تراجعت ايرادات القناة من ٤٨٠.٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩ الى ١٥١.١٠ مليار جنيه فقط خلال الفترة من يوليو الى اكتوبر ٢٠٢٠، ويرجع الانخفاض فى ايرادات قناة السويس أثناء تفشى أزمة وباء كورونا الى تراجع عدد السفن العابرة بالقناة وحمولتها ، حيث انخفض عدد السفن العابرة فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الى ٤٧٤٠ ناقلة مقارنة بنحو ٤٦٥٦ ناقلة فى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩ ، كما استمرت فى الانخفاض لتصل الى ٤٧١٣ ناقلة فى الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.[٢]

## ثانياً: تقيم الأثار الاقتصادية على مستوي الاقتصاد الكلي

[١] - *Reuters، Egypt workers' remittances rose to $8 billion in the July-September quarter، DECEMBER 7, 2020 , Available at :*

*- https://www.reuters.com/article/egypt-cenbank-int-idUSKBN28H1PF*

[٢] - البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، اكتوبر ٢٠٢٠، العدد ٢٨٣، القاهرة،

نتيجة لما أحدثه تفشي وباء كورونا من أثار سلبية علي أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، كما بينت الدراسة، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك الي حدوث تراجع مماثل في أداء الاقتصاد الكلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، والتي تشمل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، التضخم، أسعار الصرف، الموازنة العامة للدولة، والدين العام، وفيما يلي نوضح تأثير جائحة كورونا على أداء الاقتصاد المصري من خلال هذه المؤشرات الكلية.

١- **أثر جائحة كورونا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر:** يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية باعتباره أحد المتغيرات الحاكمة للتنمية الاقتصادية، كما أنه من أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثراً بالأزمات الاقتصادية، لذلك فإن الأثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا علي أهم القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي، وقطاع السياحة، وقطاع التجارة الخارجية والمحلية، وسوق العمل، وايرادات قناة السويس .. الخ، قد انعكست بصورة سلبية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مؤسسة *International Food Policy Research Institute (IFPRI)* تراجع معدل النمو الاقتصادي ليتراوح بين ٢.١-٤.٨ عام ٢٠٢٠، كما توقع المركز المصري للدراسات الاقتصادية سيناريوهين للنمو، أحدهم متفائل والذي يتوقع تراجع النمو الاقتصادي الي نحو ٣.٥ عام ٢٠٢٠، ثم يتعافى الي ٤.٧ عام ٢٠٢١، بينما

يتوقع السيناريو الأخر المتشائم أن يتراجع معدل النمو بسبب جائحة كورونا الي نحو ٣.٥٪ عام ٢٠٢٠، ثم يتعافى الي ٤.٧ عام ٢٠٢١. [١]

وتؤكد البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط ان معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق بلغ ٣.٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩مقابل ٥.٦٪ خلال العام السابق ، وتشير التوقعات الي ان يصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الي نحو ٣.٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وذلك استناداً الي تقارير النمو الربع سنوية عام ٢٠٢١، والتي ارتفعت من ٠.٧٪ في الربع الأول إلى ٢٪ في الربع الثاني ثم إلى ٢.٩٪ في الربع الثالث، على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد المصري خلال هذا العام بسبب تداعيات أزمة جائحة كورونا. [٢]

وتشير التوقعات الي تحسن أداء الاقتصاد المصري اعتباراً من يونيو ٢٠٢١ بسبب التوسع في توزيع اللقاحات في مختلف المحافظات للسيطرة على انتشار

---

[١] - سحر عبود، أسماء المليجي،"التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر" معهد التخطيط القومي، الإصدار رقم (١)، مايو ٢٠٢٠، ص ١٠-١٣.

– جيهان عبد السلام عباس،" أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري، ورقة بحثية فى المؤتمر العلمى الخامس لكلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢١، ص ٢٠-٢٣.

[٢] – البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

الفيروس، وبالتالي التخفيف من حالة عدم اليقين السائدة حول أداء النشاط الاقتصادي منذ انتشار الجائحة . فانه من المتوقع أن يتعافى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر تدريجيا بداية من العام المالي ٢٠٢١ /٢٠٢٢، حيث يعتمد حجم هذا التعافي ووتيرته إلى حد كبير على الانتعاش في السياحة والصناعات التحويلية على صعيد جانب العرض، وعلى تعافي استثمارات القطاع الخاص على صعيد جانب الطلب، علاوة علي أن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمعنية بالإصلاحات الهيكلية المعلنة من قبل الحكومة سوف تعطي دفعة إضافية لمعدلات النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٢ عن طريق تنمية الاقتصاد الحقيقي القائم في الأساس على الزراعة والصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات، وتدفقات قطاع السياحة مع التركيز علي تحسين الإنتاجية في كافة القطاعات .[١]

٢- **أثر جائحة كورونا على معدل التضخم:** غالباً ما يصاحب الأزمات الاقتصادية ارتفاعاً في مستوي أثمان السلع وخاصة الغذائية منها نتيجة نقص المعروض او زيادة الطلب في ضوء القلق من قبل الأفراد ، ورغبتهم في تأمين احتياجاتهم من السلع الأساسية ، ويؤدي ارتفاع الأثمان الي انخفاض القوة الشرائية للأفراد ، وبالرغم من أن تفشي جائحة كورونا بدأت في مصر اعتبارا من مارس ٢٠٢٠، الا انه لم ينتج عنها ازمة تضخمية علي السلع باستثناء بعض المستلزمات الطبية من

[١] - صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الرابع، يوليو ٢٠٢١، ص٢٤.

ماسكات وأدوات تعقيم ، ومع استمرار الأزمة ظهرت بعض الأثار التضخمية نتيجة انخفاض المعروض من السلع خاصة المستوردة بسبب توقف حركة التجارة الخارجية ونقص سلاسل التوريد.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن معدل التضخم العام بلغ نحو٣.٨ % خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ ، وجاء ارتفاع معدل التضخم مدفوعاً بارتفاع المساهمة السنوية لأسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة اسعار السلع غير الغذائية ولاسيما بعض المستلزمات الطبية ، وبالنسبة لمعدل التضخم على أساس سنوي فقد بلغ نحو ٥.٩٪ بنهاية عام ٢٠٢٠ [١] ومع بداية عام ٢٠٢١ تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ان معدلات التضخم خلال أشهر عام ٢٠٢١، سجلت ٤.٣٪ في يناير، و٤.٥٪ في كل من فبراير ومارس، و٤.١٪ في أبريل، و٤.٨٪ في مايو، و٤.٩٪ في يونيو، و٥.٤٪ في يوليو، وقادت أسعار مجموعة الطعام معدلات التضخم الشهري للصعود في يوليو. [٢]، ورغم الارتفاعات المتتالية لمعدلات التضخم خلال الشهور

---

١ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ابريل ٢٠٢٠، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

٢ – حيث ارتفعت أسعار مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة ٢.٢٪، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة ١.٢٪.

=

الماضية عام ٢٠٢١ الا انه مازال اقل من النطاق المستهدف للبنك المركزي وهو ٧٪ لعام ٢٠٢١، ويرجع ذلك كما قرر صندوق النقد الدولي الي أن نهج الدولة المصرية في التعامل مع السياسة النقدية ساعد على تثبيت توقعات التضخم، بما يوفر مجالاً لدعم التعافي في الاقتصاد المصري بشكل كبير.

٣-**أثر جائحة كورونا علي سعر الصرف:** على الرغم من الآثار الاقتصادية الحادة لأزمة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية في مصر خاصة القطاعات التي تمثل مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، يمكن القول بأن حركة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي قد اتسمت بحالة من الاستقرار النسبي، حيث وصل سعر الدولار في سبتمبر ٢٠٢١ إلى ١٥.٦٦ جنيه للشراء، و١٥.٧٥ للبيع مقارنة بـ ١٥.٩٩ جنيهاً للشراء و١٦.٠٩ جنيهاً للبيع بنهاية عام ٢٠٢٠، ويعزي هذا الأداء المتوازن للعملة الوطنية في ظل جائحة كورونا الي عدة أسباب أهما ما يلي:

---

=

كما ارتفعت أسعار مجموعة الخضروات بنسبة ١.١٪، ومجموعة الدخان بنسبة ١.٧٪، ومجموعة الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى بنسبة ٨.٩٪، ومجموعة الرحلات السياحية المنظمة بنسبة ٦.٩٪، مجموعة العناية الشخصية بنسبة ١.٢٪.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو٢٠٢١،

- الإصلاحات في السياسة النقدية التي اتخذتها مصر ضمن برنامجها الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦، الأمر الذي عكس تحسنًا تدريجيًا في أداء العملة الوطنية مقابل الدولار بصفة عامة وتحقيق أداءً متوازن في ظل جائحة كورونا بصفة خاصة.

- القرارات الحمائية التي اتخذتها الحكومة في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، وهو ما أسهم إلى حد كبير في إنقاذ الاقتصاد المصري من سيناريوهات صعبة، وجعل المؤسسات الدولية تتعامل مع الجنيه المصري كأحد أفضل العملات العالمية أداءًا مقابل الدولار، مما ساعد على جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال مع معدل الإنتاج المستمر والمشروعات القومية الضخمة. [١]

- استمرار ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، ليسجل ٤٠.٨ مليار دولار حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢١ وهو ما يؤكد أن الاحتياطي النقدي الأجنبي امتص الفترة الأصعب من تأثير جائحة كورونا.

وتشير التوقعات الي استمرار تحسن أداء العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي في عام ٢٠٢٢، ليتراوح ما بين جنيها ١٥.٢٥للبيع و١٥.٥٠ جنيهًا للشراء، مدفوعًا بزيادة موارد النقد الأجنبي فى الاقتصاد المصري، بسبب توقع تحسن أداء

[١]- *Daily News , " Egyptian pound appreciates 30 piasters against US dollar in 2020 despite COVID-19 " , January 2.2020 , Available at :- https://dailynewsegypt.com/2021/01/02/egyptian-pound-appreciates-30-piasters-against-us-dollar-in-2020-despite-covid-19/*

القطاعات الاقتصادية أهمها السياحة وارتفاع الصادرات المصرية إلى الخارج المتوقع أن تسجل نحو ٣٠ مليار دولار، وترشيد الاستيراد، فضلاً عن أن استعادة الثقة فى توافر العملة الصعبة ستسهم فى جذب المستثمرين الأجانب خاصة مع بداية عام ٢٠٢٢. [١]

**٤-أثر جائحة كورونا على الموازنة العام للدولة:** تشير بيانات قطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠إلى ارتفاع العجز الكلى بنحو ٣٢,٨ مليار جنيه ليبلغ نحو ٤٦٢ مليار جنيه مقابل ٤٣٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وقد تحملت الموازنة المالية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة أثار جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، والتي تم تخصيصها لتغطية بعض الالتزامات العاجلة منها (حوافز للقطاعات المنتجة، اعفاءات ضريبية، دعم اجتماعي ، ودعم القطاع الصحي) ، كما تركز موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠على مساندة النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو شامل ومستدام ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي، كما تتضمن عدداً من الإجراءات الإصلاحية استكمالاً لأهداف الحزمة المالية التحفيزية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا ، وذلك بالتضامن مع القطاع الخاص كشريك أساسي في التصدي للأزمة.

[١] - تقرير وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني عن الاقتصاد المصري،

*- https://www.fitchratings.com/research/banks/fitch-affirms-national-bank-of-egypt-at-b-outlook-stable-02-08-2021*

وقد أعلنت وزارة المالية أن إجمالي النفقات المستهدفة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ١.٧ تريليون جنيه مقابل ١.٥ تريليون جنيه بموازنة ٢٠١٩ /٢٠٢٠، بسبب زيادة المصروفات المرتبطة بقرارات تحسين الأجور للعامين بالجهاز الإداري للدولة، وزيادة الاستثمارات لرفع مستوي الخدمات، وخلق فرص العمل، والتوسع في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، وزيادة مخصصات الرعاية الصحية والعاملين بالقطاع الصحي، حيث تبلغ مخصصات الصحة نحو ٨٣.٢ مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو٤٧٪ عن العام المالي الماضي. [١]

ونظراً لارتفاع النفقات العامة بسبب التدابير التي اتخذتها الدولة لمواجهة جائحة كورونا، فكان لزاماً عليها زيادة حصيلة الإيرادات العامة لمواجهة هذه النفقات، لذلك

[١] - ويشير تقرير وزارة المالية في النصف الأول عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ الي ارتفاع الإنفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٤,٧٪ لتسجل ٤٣ مليارًا و١٨مليون جنيه منها نحو ٢٢ مليارًا و٣٩٣ مليون جنيه للإنفاق علي أجور العاملين بالقطاع بارتفاع معدل نمو سنوي ١٥,٣٪ و٧ مليارات و٣٩١ مليون جنيه للإنفاق علي الاستثمارات العامة بقطاع الصحة بارتفاع ٤٩,٨٪ عن نفس الفترة من العام المالي الماضي، كما ارتفع الانفاق علي التعليم أيضًا بنسبة ٧,٤٪ لتسجل نحو ٧٤ مليارًا و٩٣٩ مليون جنيه منها أجور وتعويضات العاملين بالقطاع بنحو ٥٥ مليارًا و٩٧٤ مليون جنيه بزيادة ٦,٢٪ عن نفس الفترة من العام المالي الماضي و١٢ مليارًا و٨٩٥ مليون جنيه استثمارات عامة بقطاع التعليم بنسبة نمو ٢٢,٥٪، كما شهدت برامج الحماية الاجتماعية زيادة في الانفاق بنسبة ٣٥,٦٪ لتسجل ٨٧ مليارًا و١٥٦ مليون جنيه.

قد شهد العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ زيادة في الإيرادات لتصل الي ١٢.١٢٨مليار جنيه اعتمدت هذه الزيادة بشكل أساسي علي زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات من الضرائب علي الدخل بنسبة ١٤.١٪، لتصل الي نحو ١٣.٩مليار جنيه ، كما ارتفعت حصيلة الضرائب من الشركات بنحو ٨٤.١٪ لتسجل نحو ٢٤.١ مليار جنيه، ونتيجة ذلك فقد أظهرت مؤشرات الأداء المالي لموازنة العام المالي المنتهي ٢٠٢١/٢٠٢٠ في مصر زيادة إيرادات الدولة بقيمة ١١٩ مليار جنيه وبمعدل نمو ١٢.٢٪، إلى جانب نمو المصروفات بمعدل ٩٪، فضلاً عن تحقيق فائض أولي في الموازنة حوالي ٩٣.١ مليار جنيه بنسبة ١.٤٪ من الناتج المحلي، مع خفض العجز الكلي من ٨٪ إلى ٧.٤%. [١]

[١] - وترجع زيادة حصيلة الإيرادات من الضرائب الي أن مشروعات رقمنه منظومة الإدارة الضريبية، نجحت فى رفع كفاءة التحصيل الضريبي، والحد من حالات التهرب، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، بما أسهم في زيادة مستحقات الخزانة العامة للدولة، على نحو ساعد في زيادة الإيرادات الضريبية، خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمبلغ ٩٥ مليار جنيه بنسبة نمو ١٢.٨٪ مقارنة بالعام المالي الماضي.

– تقرير وزارة المالية عن مؤشرات أداء الاقتصاد المصري في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي

*https://www.mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget/5fd9d731f0a7ba0٠٠٧ee٠ce٧*

**أثر جائحة كورونا علي الدين العام** : بلغ رصيد الدين العام المحلى نحو ٤.٧ تريليون جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل نحو ٤.٣ تريليون جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٩، مسجلا زيادة قدرها ٤ تريليون جنيه بمعدل ١٠,٧ ٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٠، بنسبة بلغت نحو ٧٤,٩ من الناتج المحلى الإجمالي، وسجلت ديون مصر الخارجية حتى نهاية ديسمبر من العام الماضي ٢٠٢٠نحو ١٢٩.١٩٥ مليار دولار مقابل ١١٢.٦٧٠ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، وبزيادة قدرها ١٧.٥٠٠ مليار دولار وهو ما يمثل ٣٤ % من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق ، وقد جاءت تلك الزيادة محصلة لارتفاع صافى المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٥,٤ مليار دولار، وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٦ مليار دولار ، وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد بلغت نحو١٧.٢ مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، والأقساط المسددة نحو ١٣.٢ مليار دولار أمريكي، والفوائد المدفوعة نحو ٤ مليار دولار أمريكي. [١]

[١] – بلغ رصيد المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٤٣,٠ مليار دولار مقابل ٣٢,٨ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ بارتفاع نحو ١٠,٢ مليار دولار.

– البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، ال عدد٢٨٣، القاهرة، أكتوبر ٢٠٢٠، ص١٠١

وتشير التقديرات خلال العام الجاري ٢٠٢١ الي أن أصل الدين الخارجي بلغ نحو ١٣٥ مليار دولار مقارنة مع ١٢٩.١ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٠، بزيادة سجلت ٥.٦٤ مليار دولار، بنسبة زيادة قدرها ٤.٣٧ % ، وتعتزم مصر سداد نحو ١١.٩٥٨ مليار دولار، بالإضافة إلى فوائد بنحو ١٠٣.٧٦ مليون دولار خلال العام الجاري ، حيث تم حتى ابريل ٢٠٢١ سداد نحو ٧.٦ مليار دولار التزامات خارجية تتضمن أصل الدين ومدفوعات الفوائد، كما تعتزم سداد ٤.٤٣٠ مليار دولار التزامات خارجية، منها ٥٤.٨ مليون دولار فوائد ديون حتي ديسمبر ٢٠٢١، كما تشير التقديرات الي تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلى الإجمالي لتبلغ ٣٤.١٪ وهي في الحدود الآمنة وفق اً للمعايير الدولية، حيث تعد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلى الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطى دلالة هامة على قدرة الدولة على الإنتاج والالتزام بسداد المستحقات الخارجية، وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي فى زيادة موارد الدولة فى مختلف القطاعات الاقتصادية والحفاظ على توازن السياستين المالية والنقدية وتحديدًا فى فترة جائحة كورونا .[١]

[١] – لذلك فقد وافق صندوق النقد الدولي على طلب مصر الحصول على مساعدة مالية طارئة قدرها ٢.٧٧٢مليار دولار لتلبية احتياجات التمويل العاجلة لميزان المدفوعات التي نتجت عن تفشى جائحة كوفيد–١٩، وللحفاظ على مكتسبات نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي رفع معدلات النمو إلى ٥.٥%، وخفض معدل البطالة إلى ٧.٥٪.

=

**في ضوء ما سبق** ، قد اثبتت الدراسة من واقع الدراسات والتقارير الدولية والمحلية عن أداء الاقتصاد المصري في ظل جائحة كورونا صحة الفرضية التي تم مناقشتها وهي " ان لجائحة كورونا اثاراً اقتصادية سلبية علي أداء الاقتصاد المصري " ، وقد ظهر ذلك بوضوح في أهم القطاعات الاقتصادية منها القطاع الصناعي وقطاع السياحة والتجارة الخارجية وسوق العمل وسوق المال ،ومصادر النقد الأجنبي ، كما كان لها اثاراً سلبية علي مستوي المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مستوي أداء الاقتصاد المصري منها" معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ،معدل التضخم ، سعر صرف العملة الوطنية، الموازنة العامة للدولة والدين العام ، الا انه يمكن القول انه بالرغم من هذه الأثار السلبية التي خلفتها جائحة كورنا علي أداء الاقتصاد المصري ، الا ان التقارير الدولية تشير الي ان الاقتصاد المصري يعد من افضل الاقتصاديات النامية التي أظهرت صموداً واضحاً في مواجهة جائحة كورونا ، لذلك فان السؤال الذي تطرحه الدراسة في ظل هذه الإشادة يتعلق بـ " ماهية التدابير والسياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في تعاملها مع جائحة كورونا لمواجهتها او الحد من أثارها علي الاقتصاد المصري " ، والاجابة علي هذا التساؤل تتناوله الدراسة في المطلب التالي .

=

– البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، ال عدد٢٩٤، القاهرة، سبتمبر ٢٠٢١، ص١٠٥.

## المطلب الثاني

## الإجراءات والسياسات لمواجهة جائحة كورونا في مصر

كشفت الدراسة في المطلب السابق ان جائحة كورونا كان لها العديد من الأثار السلبية علي أداء الاقتصاد المصري ، سواء كان ذلك علي مستوي القطاعات الاقتصادية الهامة ، ام المؤشرات الاقتصادية الكلية ، الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية إلى استجابة سريعة لمواجهة هذه الأثار او التخفيف من حدتها ، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية السريعة، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية والمالية المتاحة، بهدف مواجهة الأزمة من ناحية، وحماية مسار الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الدولة في برنامجها الاقتصادي عام ٢٠١٦، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد، يستجيب لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وقادر على الانسجام والتوافق مع ما يشهده العالم من تغيرات إقليمية وعالمية ، خاصة في وقت الأزمات الاقتصادية العالمية .

**سيناريوهات التعامل مع جائحة كورونا في مصر**

مع بداية تفشي جائحة كورونا في مصري في مارس ٢٠٢٠ تعددت السيناريوهات التي تبنتها الحكومة والخاصة بالتعامل معها، وكلها تقوم على توقيت ونسبة احتواء الجائحة، وتشمل السيناريو الأول القائم على احتواء الجائحة بنسبة ٢٠٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠، والسيناريو الثاني القائم على احتواء الجائحة بنسبة ٥٠٪ في سبتمبر من ذات العام، والسيناريو الثالث القائم على احتواء الأزمة بنسبة

٣٠٪ في ديسمبر ٢٠٢٠، كما وضعت الحكومة سيناريوهات أخرى تتعلق بوجود موجات أخري للجائحة من عدمه.

والملاحظ أن كل هذه السيناريوهات قامت بربط الجانب الاقتصادي بتطورات الجانب الصحي للجائحة، بمعنى أنه طالما ظلت هناك إصابات ووفيات من الفيروس سيستمر الاغلاق والتدابير الاحترازية المؤثرة على النشاط الاقتصادي، ولأن معظم دول العالم ومنها مصر اتجهت نحو تطبيق سياسة التعايش مع الجائحة، وبدأت في تخفيف الإجراءات الاحترازية وفتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي وسلامة المواطنين.

لذلك فإن مبررات الربط بين الجانب الصحي والجانب الاقتصادي للجائحة أصبحت ضعيفة، بمعني أنه قد تشتد الجائحة ويرتفع عدد الإصابات والوفيات، ولكن يبقي النشاط الاقتصادي يعمل بشكل أو بآخر مع اتباع بعض التدابير دون فرض حالة الإغلاق وفق سياسة التعايش، ويعتقد الباحث أن سيناريو التعايش مع الجائحة هو أفضل السيناريوهات المطروحة والمتبعة في معظم دول العالم، وهو الذي اتبعته مصر في تعاملها مع الجائحة، لذلك فإن السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري قامت علي هذا الأساس ، خاصة بعد ظهور اللقاحات وتوفيرها في انحاء الجمهورية لجميع المواطنين مجاناً.

**السياسات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة جائحة كورونا**

لمواجهة الأثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية وللحد من تراجع معدلات النمو الاقتصادي سارعت الحكومة المصرية باتخاذ حزمة من السياسات والاجراءات ، ركزت فيها على مراجعة الخطة العامة للدولة، لأخذ المستجدات المترتبة على جائحة كورونا في الحسبان، ولتعبئة كل جهود الدولة وتوجيهها نحو وقف انتشار الفيروس والحد من تداعياته، وتحفيز النشاط الاقتصادي ، وحماية العمالة ، لذلك نجد السياسات التي اتخذتها الحكومة استهدفت أمرين ، الأول زيادة الدعم الموجه لقطاع الصحة للسيطرة علي انتشار الفيروس ، والثاني مساندة الفئات والقطاعات الكثر تضرراً من انتشار الوباء ، وفيما يلي نوضح هذه السياسات بشيء من التفصيل علي النحو التالي.

**أولاً: السياسات الاقتصادية**

تنوعت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة في التعامل مع جائحة كورونا ما بين مالية وأخري نقدية، واجراءات لمساندة القطاعات الأكثر تضرراً، وفيما يلي نتناول هذه السياسات.

١-**السياسات النقدية:** اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات تستهدف استخدام ادواتها النقدية في التخفيف من الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري منها ما يلي: [١]

- قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك بنسبة ٣٪ لتسهيل الحصول على الائتمان وتشجيع المنشآت على مواجهة تداعيات الأزمة، ليصل سعر عائد الايداع ٨.٧٥٪، والاقراض لليلة واحدة ٩.٧٥٪، وسعرالعملية٩.٢٥٪وسعرالائتمان والخصم عند مستوى٩.٢٥٪، ثم تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠٪ نقطة أساس خلال شهر نوفمبر.

- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد، وتشمل القروض لأغراض استهلاكية أو عقارية، وكذلك الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ٦ أشهر، وعدم تطبيق عوائد أو غرامات اضافية على التأخر فى السداد إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول الى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية على السداد مع تقديم عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خلال الفترة السابقة وذلك وفقا لبدائل محددة.

---

[١] – سمر السيد، مصر اتخذت تدابير رئيسية لتخفف من أثار فيروس كورونا على الاقتصاد، جريدة المال، العدد الصادر في نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي:

*https://almalnews.com*

- تم رفع حدود المعاملات اليومية مع البنوك الي ٥٠ ألف جنيه سحب وايداع، و٢٠ ألف جنيه سحب وايداع باستخدام بطاقات الائتمان، والغاء الرسوم والعمولات المطبقة في نقاط البيع، واستعد الجهاز المصرفي للتعامل مع أي زيادة في الطلب على الخدمات المالية، خاصة المعاملات البنكية الإلكترونية وعبر الإنترنت، وفي هذا الإطار قام البنك المركزي بإلغاء رسوم السحب من ماكينات الصرافة الآلية للبنوك لتشجيع التعاملات المصرفية الرقمية، وليحد من التزاحم على البنوك.

- قيام البنوك بشكل فورى بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية خاصة السلع الغذائية.

- اتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات

- اتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً.

- إتاحة ٥٠ مليار جنيه لتمويل الإسكان لمتوسط الدخل من خلال البنوك

- برنامج اسقاط المديونية على المزارعين وتأجيل سداد القروض الي سبتمبر ٢٠٢٠

٢-**السياسات المالية:** قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات في إطار استخدام سياستها المالية للحد من الأثار السلبية لجائحة كورونا، كان من أهمها رصد

موازنة خاصة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا بقيمة ١٠٠ مليار جنيه مصري، وتمثلت باقي الإجراءات المالية فيما يلي:

- تأجيل الضريبة العقارية المستحق سدادها على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ٣ أشهر، ورفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد ١٠٪ من الضريبة المستحقة عليهم، واعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات.

- خفض ضريبة الدمغة على غير المقيمين لتصبح ١.٢٥٪ في الألف، وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح ٠.٥٪ في الألف بدلاً من ١.٥٪ في الألف، مع خفض سعر ضريبة، وتوزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪، بالإضافة للإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل.

**٣-مساندة القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا:** بالإضافة لما اتخذته الحكومة من إجراءات في إطار تنفيذ سياساتها النقدية والمالية للتخفيف من الأثار الاقتصادية على مستوي الاقتصاد المصري، فقد أولت بعض القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من جائحة كورونا ببعض الإجراءات لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها المالية من ذلك: [١]

[١] - وزارة المالية، دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢١/٢٠، إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩ بالشراكة مع اليونيسف، رقم ٤.

- **مساندة قطاع الصناعة:** قامت الحكومة بتخفيض أسعار الطاقة للمصانع، وهذا كان مطلب مهم للقطاع الصناعي قبل الأزمة، حيث تم خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة ليصبح ٤.٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، وخفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش، وتثبيت أسعار الكهرباء لمدة ٥ سنوات قادمة، كما قامت الحكومة بصرف أكثر من ٣ مليار جنيه من مستحقات المساندة التصديرية المتأخرة للمصدرين خلال الفترة من مارس حتى منتصف يونيو ٢٠٢٠، مع استمرار مبادرة البنك المركزي لدعم الصناعة والقطاعات الأخرى بـ ١٠٠ مليار جنيه بفائدة ٨٪ .

- **مساندة قطاع السياحة:** اتخذت الحكومة عدة قرارات لمساندة قطاع السياحة في مصر تمثلت في قرارات مجلس الوزراء بإعفاء المنشآت الفندقية من الضرائب العقارية من أبريل ٢٠٢٠ حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢١، إرجاء سداد المديونيات المستحقة على المنشآت الفندقية منذ أبريل ٢٠٢٠ ليبدأ السداد مجدولاً على ٣٦ شهراً اعتباراً من نوفمبر ٢٠٢١، إرجاء تحصيل رسوم استهلاك الكهرباء والماء والغاز لمدة ٩ أشهر من (أبريل حتى ديسمبر ٢٠٢٠) ، إرجاء سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية شاملة حصة العامل والمنشأة لمدة ٦ أشهر، مد آجال الإقرارات الضريبية لمدة ٣ أشهر، كما أطلق البنك المركزي مبادرة بالتعاون مع وزارة المالية بقيمة ٣ مليار جنيهاً بضمان وزارة المالية لدعم العاملين بالقطاع السياحي، من خلال إقراض المنشآت السياحية والفندقية بفائدة مخفضة مقدارها ٥٪ حتى تستطيع دفع رواتب العاملين بها، علاوة على مبادرة أخرى بمبلغ ٥٠

مليار جنيهاً لدعم عمليات الإحلال والتجديد ورفع كفاءة المنشآت السياحية لتكون جاهزة للتشغيل واستقبال السائحين وذلك بفائدة تم تخفيضها إلى ٨٪.[١]

- **مساندة البورصة:** أمام الخسائر التي تكبدتها البورصة المصرية في ظل جائحة كورونا خاصة خروج المستثمرين بسبب حالة القلق السائدة، أعلن البنك المركزي المصري بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية عن مبادرة لدعم البورصة المصرية بقيمة ٢٠ مليار جنيه لمواجهة التذبذبات غير المبررة، واتاحة سيولة للمتعاملين في البورصة.

كما قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم سوق المال منها تخفيض جميع مصروفات البورصة، ومقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة لتصبح ٥٪ بدلاً من ٦.٢٥٪ كل مائة ألف، وكذلك تخفيض مقابل خدمات المقاصة والتسوية للأسهم وأدوات الدين لتكون ١٠٪ لكل مائة ألف، وتخفيض ضريبة الدمغة على المقيمين إلى نصف في الألف نزولا من١.٥ في الألف، وتأجيل العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية، وإعلان القطاع المصرفي عن زيادة استثماراته في الأسهم المقيدة، واتباع الإجراءات التكنولوجية;كالتصويت

[١] - كما قرر مجلس الوزراء بمنح مجموعة من التسهيلات لدخول السائحين إلى مصر منها الإعفاء من سداد رسوم التأشيرة لمدة عام تقريباً للسائحين الوافدين إلى المحافظات السياحية، السماح لعدد ٢٧ جنسية إضافية بالحصول على التأشيرة الاضطرارية بمنافذ الوصول المصرية، شريطة وفودهم إلى البلاد عن طريق مجموعات سياحية بضمان وكيل سياحي.

الالكتروني ليمكن الشركات والمتعاملين من التعامل عن بعد ، وكذلك تمكين الشركات من استمرار أنشطتها الخاصة بالمجالس والجمعيات في ظل التباعد الاجتماعي .[١]

**ثانياً: السياسات الحمائية** أدي تفشي فيروس كورونا الي الحاق أضرار جسيمة بسوق العمل والعمالة في مصر خاصة العمالة غير المنتظمة بسبب التدابير التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس، وفي سبيل الحفاظ على توفير حياة كريمة لهؤلاء المتضررين، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات – الحمائية – من خلال برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة الانفاق العام على هذه البرامج بنسبة ٣٥,٦٪ لتسجل ٨٧ مليارًا و١٥٦ مليون جنيه، واشتملت على خمسة برامج أساسية وهي كالتالي: [٢]

- **برنامج الحماية الاجتماعية:** ويهدف الي حماية الأسر من الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية، ويضم ثلاث برامج فرعية وهي (برنامج الدعم

[١] – البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، متاح علي الموقع الالكتروني التالي:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages

[٢] - آمال ضيف بسيوني، " الآليات التي انتهجتها الحكومة المصرية فى برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء أزمة كورونا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة " المؤتمر العلمى الخامس بكلية التجارة جامعة طنطا بعنوان( أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول، ابريل ٢٠٢١، ص ٣٠-٣٥.

النقدي المشروط وغير المشروط لحماية الأسر تحت خط الفقر، برنامج الإغاثة من الكوارث الفردية والجماعية، برنامج التأمينات الاجتماعية والمعاشات لتوفير حياة كريمة لأصحاب المعاشات والعاملين)

- **برنامج الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية:** ويهدف الى رعاية وتأهيل الاطفال بلا مأوى، والاشخاص ذوي القد رات الخاصة، وادماجهم في المجتمع والارتقاء بجودة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لتطوير خدماتها.

- **برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** ويهدف الي تفعيل المشاركة المجتمعية والتنمية للمرأة والشباب وتوظيف مهارتهم لخدمة المجتمع، ويضم البرنامج أنشطة دعم الأسر المنتجة والتكوين المهني والحرفي، وعلاج الإدمان.

- **برنامج تنمية الشراكات:** ويهدف إلى مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة.

- **برنامج التطوير المؤسسي للجهاز الإداري:** يهدف إلى تحسين مستويات الأداء والخدمات وتطوير نظم الرقابة والمتابعة والموارد البشرية.

بالإضافة الي هذه البرامج قامت الحكومة ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها ما يلي. [١]

---

[١] –الهيئة العامة للاستعلامات، إجراءات الحكومة المصرية لمواجهة كورونا خلال ١٠٠ يوم، يونيو ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي:

*- https://www.sis.gov.eg/Story/204433*

- تمت زيادة أجور العاملين والموظفين بالدولة خلال موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وزيادة حد الإعفاء الضريبي من ٨ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه، واقرار إعفاء شخصي بقيمة ٩ آلاف جنيه سنويًا للعاملين لدى الغير" الموظفين."

- تمت إضافة ١٤٢ ألف أسرة جديدة من الفئات الأولى بالرعاية لبرنامج "تكافل وكرامة "، فيما بلغ قيمة إجمالي الخدمات والإعانات المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الأهلية نحو بلغت ١.٧مليار جنيه، وقد استفاد منها نحو ٦٤ مليون فرد.

- أولت الحكومة اهتماماً بالغاً بتخفيف تداعيات" كورونا "على العمالة المنتظمة وغير المنتظمة؛ حيث تم صرف منحة استثنائية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه للمتضررين مُقسمة على ثلاث دفعات، تصرف من خلال مكاتب بريد على مستوى الجمهورية، وقيام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بوزارة القوى العاملة بصرف مرتبات العمالة المنتظمة للعاملين في القطاعات المتضررة.

## دور المجتمع المدني فى مواجهة أزمة كورونا

نظراً لعدم وجود آليات دولية مشتركة لمواجهة ازمة كورونا ، وقد تفتقر أجهزة الدولة المقدرة على تلبية احتياجات كافة أفراد المجتمع فى ظل أزمة طارئة يبرز دور وجهود مؤسسات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية من مختلف فئات المجتمع لتعزيز مفهوم الوطنية والانتماء والمشاركة فى احتواء الازمة من خلال تقديم المساعدات للتكامل مع الجهود ، وقد تجلى دور المجتمع المدني فى ادارة جائحة كورونا من خلال المبادرات

التطوعية لتقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية والتبرعات العينية والمادية، والتي تستهدف شرائح المجتمع الاكثر تضرراً من الجائحة.[١]

## ثالثاً: السياسات الصحية

بلغت اعداد المصابين بفيروس كورونا في مصر منذ بدء تفشي الفيروس في مارس ٢٠٢٠ وحتى سبتمبر ٢٠٢١ وفقاً للحالات التي سجلتها وزارة الصحة

---

١ – من هذه المبادرات المجتمعية (مبادرة دعم العمالة اليومية، مبادرة الدعم الوقائي لتوفير المستلزمات الطبية للمستشفيات، المبادرة المصرية لتوفير ٥٠٠٠ جهاز تنفس صناعي، مبادرة تحفيز العمل التطوعي للمهن القريبة من المهن الطبية للتخفيف العبء عن المنظومة الطبية، مبادرة تطوع الشباب للعمل فى المحافظات لتعقيم القرى والشوارع وتوزيع الاقنعة الواقية) هذ بالإضافة الي مبادرات رجال الأعمال وتبرعاتهم للتخفيف من اثار جائحة كورونا.

– علاء غنام، أحمد عزب، الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا، دور يةٌ الملف المصري، المبادرة المصرية- للحقوق الشخصية، العدد ٦٩، مايو ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي: https://eipr.org/blog

– حنان رجائي عبد اللطيف المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص فى مواجهة أزمة كورونا، سلسلة أوراق الأزمة مصر- وعالم كورونا وما بعد كورونا الاصدار رقم ١١ معهد التخطيطٌ القومي، القاهرة، يونيو ٢٠٢١، متاح علي الموقع التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/5203919

المصرية نحو ٢٨٨.٤٤١ مصاب بينما بلغت اعداد الوفيات نحو ١٦.٧٣٦ حالة وفاة، وبالرغم من أن هذه الأرقام تفتقد الي الدقة بسبب حالات العزل المنزلي، وحالات الوفيات التي لاتصل الي المستشفيات والتي يمكن ان تكون أضعاف الأرقام المسجلة؛ الا أن الحكومة قد أولت القطاع الصحي اهتماماً خاصاً لمواجهة انتشار الفيروس في مصر والحد من الإصابات والوفيات ، فقد قامت بزيادة مخصصات قطاع الصحة من الانفاق العام بنسبة ١٤,٧٪ لتسجل ٤٣ مليارًا و١٨مليون جنيه في النصف الأول من العام المالي الحالي منها نحو ٢٢ مليارًا و٣٩٣ مليون جنيه للإنفاق علي أجور العاملين بالقطاع المهن الطبية ، بالإضافة الي ٧ مليارات و ٣٩١ مليون جنيه للإنفاق علي الاستثمارات العامة بقطاع الصحة بارتفاع ٤٩,٨٪ عن نفس الفترة من العام المالي الماضي.[١]

كما قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة المبادئ التوجيهية حول كيفية زيادة خدمات الصحة والخدمات المساندة بفاعلية للاستجابة للجائحة وفق توصيات منظمة الصحة العالمية تمثلت هذه المبادئ فيما يلي:[٢]

---

[١] - وزارة المالية، دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢١/٢٠، إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩ بالشراكة مع اليونيسف، رقم ٤.

[٢] – منظمة الصحة العالمية، إرشادات حول معالجة آثار فيروس كورونا المستجد، متاح على الموقع التالي:

*-https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-٢٠١٩/technical-guidance*

- **المتابعة/الرقابة:** وتشمل أنشطة تقصي حالات العدوى المبكرة التي تظهر داخل البلد إلى جانب متابعة احتمالات ظهور" حالات واردة من الخارج "في المنافذ الحدودية البحرية والبرية والجوية، وتتطلب هذه الأنشطة توفير الموارد اللازمة بدءا من الموظفين ووصولا إلى أجهزة قياس درجة حرارة الاف الافراد، فضلا عن تعزيز المختبرات الوطنية لتسهيل إجراءات الفحوص، ووضع بروتوكولات واضحة.

- **الاحتواء/المنع** :وتشمل الإجراءات المبكرة لعمليات رصد من هم على اتصال بالمصابين، واجراءات التواصل بشأن المخاطر على الصحة العامة والمشاركة المجتمعية، وتنفيذ إجراءات الحجر الصحي، وعزل الحالات التي يتأكد اصابتها

- **التخفيف/العلاج** :وتشمل الأنشطة المتعلقة بعلاج الحالات التي تم اكتشافها، وتقتضي هذه الأنشطة سرعة توافر الكوادر الطبية، والمعدات، والأدوية.

ونظراً لانخفاض معدلات الفحص الحالية في كثير من الدول ومنها مصر لارتفاع تكاليفها ، وبسبب احتمالات عدم ظهور أعراض العدوى على أكثر من٢٥٪ من المصابين، فقد ركزت الاستجابات على مستوى الصحة العامة لمواجهة جائحة كورونا على الإجراءات الاحتوائية، وكانت أساليب الحجر الصحي الشامل والتباعد الاجتماعي هي الأداة الأكثر فعالية في خفض معدلات العدوى، وتشير

تقديرات الباحثين في جامعة كمبردج [١] إلى أن إجراءات الاحتواء والمنع بإمكانها خفض سرعة انتقال العدوى إلى النصف؛ غير أنها تأتي على حساب اضطراب النشاط الاقتصادي ، وتزداد حدة الأثار الاقتصادية للجائحة ة كلما طال أمدها، وهو ما دفع الكثير من الدول باتباع سياسة التعايش لدعم النشاط الاقتصادي مع تطبيق تدابير منع العدوي.

وفي إطار مواجهة تفشي جائحة كورونا اعتمدت مصرفي سياستها الصحية كافة التدابير والإجراءات الوقائية المتبعة التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للتصدي للجائحة مستفيدة في ذلك بتجارب الدول التي سبقتها في الإصابة بالوباء، وقد كان هناك هدفان استراتيجيان تسعي مصر الي تحقيقهما في إطار مكافحة انتشار فيروس كورونا، وهما كالتالي:

**١-الحد من عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن جائحة كورونا:** لتحقيق هذا الهدف عملت وزارة الصحة والسكان على المتابعة المستمرة للوضع الوبائي في مصر وفي العالم، والمراجعة الدورية للإجراءات الاحترازية، والتوصيات الوقائية من خلال التحليل المستمر للبيانات، وعمل الزيارات الإشرافية بصفة متكررة على مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية، وإجراءات التحكم والسيطرة على انتشار

[١]-*Piot, Peter, Moses J Soka, and Julia Spencer, (2019), emergent Threats: Lessons Learnt from Ebola"nternational, Health, Vol. 11, No. 5, pp. 334–7.*

المرض ومنع حدوث الإصابة، وذلك عبر عدد من الآليات، وهي( الحجر الصحي، وترصد الأمراض المعدية، ومكافحة الأمراض المعدية، والعدوى، وتطوير المعامل المركزية، والتطعيم ضد فيروس كورونا المستجد)، وتعتبر مصر من أقوى دول الشرق الأوسط والدول العربية وإفريقيا في أنظمة الترصد والاكتشاف المبكر للأمراض والأوبئة، بشهادة خبراء منظمة الصحة العالمية ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها ، وقد تأكّد ذلك من خلال التقييم المشترك الخارجي *Joint External Evaluation (JEE)* للمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالشرق الأوسط، في مارس ٢٠٢٠.([1])

**ثانياً: ضمان استمرارية وفاعلية جميع الأنشطة الوقائية المتعلقة بصحة المجتمع**

منذ بداية تفشي فيروس كورونا في مصر تسعى جهود وزارة الصحة والسكان إلى تحسين الصحة العامة، واستمرار الأنشطة الوقائية ، ووضع الخطط والسياسات الخاصة بالتحكم والسيطرة على الأمراض الوبائية والمستجدة، وتطبيق الإجراءات الوقائية وتقديم الخدمات الطبية، وتتبع ظهور اللقاحات ، وعند ظهور لقاحات معتمدة دوليا من المنظمات والمراكز الصحية العالمية ، كانت هناك استجابة سريعة في تقديم الخدمات التطعيمية ضد فيروس كورونا في مراكز التطعيم المنتشرة بالمحافظات،

[1] - مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جهود الدولة المصرية في مواجهة كورونا، يونيو ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي: https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4816

والتي تخضع للزيادة المستمرة طبقًا لتسجيل الراغبين في التطعيم على البرنامج الإلكتروني، وقد بدأ التطعيم بالفئات الأكثر خطورة والأكثر عرضة للإصابة، مثل: أطباء الخط الأول، وكبار السن، وذوي الأمراض المزمنة، كما تم التوجيه بتطعيم القطاعات الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد القومي وعرضة للإصابة بسبب التعامل مع المواطنين، مثل: العاملين في قطاعات السياحة، والطيران، والصناعة، والتشييد والبناء، والتعليم...الخ .

وبحسب تقرير " مؤشرات أمان الصحة العالمي " الذي يقيم قدرة الدول على منع الأوبئة أو التخفيف من حدتها (من الوقاية ومنع انتشار مسببات الأوبئة والاكتشاف المبكر والاستجابة السريعة إلى قدرة النظم الصحية على علاج المرضى والسيطرة على انتشار الوباء) قد جاء ت مصر وفق مؤشرات هذا التقرير في المركز ال ٨٧ عالميا من حيث قدرتها علي منع الأوبئة واستجابة نظامها الصحي في السيطرة على انتشار الوباء. (١)

١ - منظمة الصحة العالمية، مؤشرات جودة الرعاية الصحية، متاح على الموقع التالي:

- https://www.hqsc.govt.nz/our-programmes/health-quality-evaluation/projects/health-quality-and-safety-indicators/

## التوقعات المستقبلية بشأن فيروس كورونا

تشير الدراسات المستقبلية عن فيروس كورونا الي طرح ثلاث سيناريوهات. [١]

**الأول:** أن البشرية لن تكون قادرة على السيطرة على الوباء بقدر كاف من السرعة، وسوف تستمر في المستقبل في التعامل مع مسارات عنيفة للمرض ومعدلات إصابة مرتفعة، وهو ما يمكن بدوره أن يساعد على حدوث المزيد من التطور للفيروس

**الثاني:** وهو الأكثر احتمالا، أن الفيروس سوف يصبح مرضا موسمياً شأنه شأن الإنفلونزا، وفي هذه الحالة، من الممكن أن تساعد العلاجات الفعالة، مثل الأجسام المضادة التي يتم تصنيعها في المختبرات، في الحد بصورة كبيرة من قوة المرض ومعدلات دخول الحالات للمستشفيات وأعداد الوفيات، وأضافوا
أن الأنفلونزا العادية، التي قد تبدو غير ضارة بالنسبة للبعض، مازالت مرتبطة بمئات الآلاف من حالات الوفاة التي يتم تسجيلها سنويا في جميع أنحاء العالم

[١] - *Fu، H.، Hereward، M., MacFeely, S., Me, A., & Wilmoth, J. (2020). How COVID-19 is changing the world: A statistical perspective from the Committee for the Coordination of Statistical activities. Statistical Journal of the IAOS, (Preprint), pp. 1-9.*

**الثالث:** وهو تحول فيروس كورونا إلى مرض له أعراض أقل حدة، شبيه بالفيروسات الأخرى الموجودة ضمن عائلة فيروس كورونا، والتي من الممكن أن تتسبب أمراض مثل نزلات البرد.

على اية حال يشير الباحثين إلى أن ظهور تحورات جديدة لفيروس كورونا يمكنها التأثير على الحاصلين على اللقاح والمتعافين، وان الخطر لايزال قائم حتى في ظل استمرار حملات التطعيمات في جميع أنحاء العالم، لأنه مازالت هناك الكثير من الأماكن في العالم التي ينتشر فيها الوباء بعيدة عن السيطرة، مما يزيد من خطر ظهور المزيد من التنوع الفيروسي. وسوف يكون امتلاك القدرة على التنبؤ بمثل هذه التطورات باستخدام آليات جديدة، أمرا مفيدا. [١]

**الخلاصة**

كشفت الدراسة فيما سبق عن قيام الحكومة بتعبئة كل جهودها وتوجيهها نحو مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد والحد من تداعياته ، وقد تنوعت هذه السياسات ما بين سياسات اقتصادية ( نقدية– مالية– مساندة القطاعات المتضررة) بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ،والحفاظ علي مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأته الدولة منذ عام ٢٠١٦، وسياسات أخري حمائية

[١] *-Wimalawansa، S. J. (2020). Global epidemic of coronavirus—Covid-19: what can we do to minimize risks. Eur J Biomed, 7(3),p 432.*

تستهدف حماية الفئات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا، وعلي الجانب الصحي فقد تبنت الحكومة سياسات صحية تستهدف دعم القطاع الصحي للرفع من كفاءته في المواجهة والسيطرة للحد من عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن جائحة كورونا من ناحية، وضمان استمرارية وفاعلية الأنشطة الوقائية المتعلقة بصحة المجتمع من ناحية أخري عن طريق تطبيق الإجراءات الوقائية وتقديم الخدمات الطبية، وتوزيع اللقاحات ، وقد أشادت المنظمات الصحية العالمية بجهود مصر في تعاملها مع جائحة كورونا .

**وأخيرا** يعتقد الباحث ان السياسات والإجراءات التي اتبعتها مصر في مواجه جائحة كورونا والحد من أثارها قد نجحت في تحقيق أهدافها الأنية سواء علي المستوي الاقتصادي أم الصحي للتصدي للأزمة؛ الا أنها لا تعد العلاج الناجع لتحقيق التعافي الكامل للاقتصاد القومي مما أصابه بفعل هذه الجائحة ، لأن خطط التعافي الحقيقية تأتي دائما بعد انتهاء الأزمات ، الأمر الذي يضع علي عاتق واضعي الخطط والسياسات مزيد من الجهود لوضع خطط مستدامة لبناء اقتصاد قادر علي مجابهة الصدمات والأزمات وادارتها بشكل أفضل في المستقبل ، في ظل عالم تحيط به أشكال أخري من الكوارث لاسيما الطبيعية والمرتبطة بتغير المناخ .

## الخاتمة

تمثلت الإشكالية الرئيسة في هذه الدراسة، فيما خلفته جائحة كورونا من أثار سلبية على اقتصاديات دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، على نحو أدي الي خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وترا جع عجلة الإنتاج ، بسبب التدابير التي اتخذتها جميع الدول لمواجهة تفشي هذه الجائحة، ونظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي ، فقد امتدت هذه الأثار السلبية الي الاقتصاد المصري، والقت الجائحة بظلالها علي أهم القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية ، علي نحو دفع الدولة المصرية الي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا ، واتباع مجموعة من السياسات تنوعت ما بين " اقتصادية ، وحمائية ، وصحية "،استهدفت التخفيف من أثار جائحة كورونا .

ولكي تحقق الدراسة أهدافها، فقد قمنا بصياغة مجموعة من الفروض تمت مناقشتها بهدف التحقق من صحتها وذلك في مبحثين، توصلنا من خلالهما إلى مجموعة النتائج والتوصيات تمثلت فيما يلي:

**أولاً: النتائـج**

أن جائحة كورونا تسببت في خسائر بشرية فادحة في شكل الارتفاع المتزايد في أعداد الوفيات حول العالم والتي بلغت نحو ٤.٤ مليون حالية وفاة حتي أكتوبر ٢٠٢١ ،هذا بالإضافة الي العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي، تمثلت وفق ما أقرته التقارير الدولية والدراسات التي حاولت رصد حصيلة الخسائر

الاقتصادية لجائحة كورونا ان الاقتصاد العالمي تكبد خسارة بلغت نحو ١٢ تريليون دولار أمريكي –على أقل تقدير – ودخول مجموعة كبيرة من الدول في موجة كساد عالمي، فيما تراجعت معدلات نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢١، الي نحو ٢٪ بعدما كانت تشير التوقعات قبل الجائحة ان يصل الي نحو٥.٦٪ ، وتضررت التجارة الدولية بسبب تقييد حركة النقل وتعطل سلاسل الامداد التوريد العالمية، وامتدت آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، وكذلك سوق العمل العالمي الذي شهد تأثرا واضحا، وقطاعي الطيران الدولي والسياحة العالمية.

- تأثرت اقتصاديات الدول العربية ككل بجائحة كورونا نظراً لارتباطها تجاريا بمعظم دول العالم، فضلا عن اعتمادها على قطاعي السياحة وصادرات النفط اللذان شهدا تأثراً واضحا على مستوي العالم ككل، أضف الي ذلك التوترات الداخلية غير المواتية في بعض الدول التي أثرت على مستويات النشاط الاقتصادي ومعدلات نمو الناتج القومي.

أن المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية بادرت باتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية للتخفيف من أثار جائحة كورونا علي المستوي الدولي ، فقد قدم صندوق النقد الدولي حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، وقدمت مجموعة البنك الدول نحو ١٤ مليار دولار شملت تسهيلات تمويلية طارئة للدول الأعضاء منخفضة الدخل، وقروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً، كما تبنت المصارف

المركزية العالمية سياسات نقدية توسعية لمواجهة أثار الجائحة تمثلت في خفض أسعار الفائدة، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب، ومنح قروض بتكلفة صفرية للبنوك، وشراء سندات خزانة، كما تبنت الدول العربية مجموعة من السياسات المالية والنقدية لمواجهة أثار الجائحة تمثلت في تقديم دعم مالي قدره ١٩٤ مليار دولار، وتبني سياسات نقدية توسعية تهدف الي توفير السيولة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،ومراعاة الفئات الفقيرة والأشد فقراً.

- أن جائحة كورونا قد القت بظلالها السلبية علي أداء الاقتصاد المصري ، وقد ظهر ذلك بوضوح في أهم القطاعات الاقتصادية منها ( القطاع الصناعي، وقطاع السياحة والتجارة الخارجية ، وسوق العمل ، وسوق المال ، ومصادر النقد الأجنبي ) ، كما كان لها اثاراً سلبية علي مستوي المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مستوي أداء الاقتصاد الكلي منها ( معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم ، سعر صرف العملة الوطنية، الموازنة العامة للدولة ، والدين العام )؛ وبالرغم من هذه الأثار السلبية التي خلفتها جائحة كورنا علي أداء الاقتصاد المصري ، الا ان التقارير الدولية أشارت الي ان الاقتصاد المصري يعد من افضل الاقتصاديات النامية التي أظهرت صموداً واضحاً في مواجهة جائحة كورونا.

- تعامل الاقتصاد المصري بشكل جيد مع تداعيات جائحة كورونا حيث تعتبر السياسات المتخذة من قبل الحكومة في ظل اتباع " سياسة التعايش " مع الأزمة هي خطوات إيجابية ومهمة خصوصا في ظل حالة العجز في الموازنة

العامة مع تزايد تأثير الجائحة على القطاعات الاقتصادية الهامة، خاصة التي تعد مصدراً للنقد الأجنبي، حيث قامت الدولة بتعبئة كل جهودها وتوجيهها نحو مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد والحد من تداعياته ، وقد تنوعت هذه السياسات ما بين سياسات اقتصادية ( نقدية ، مالية ، مساندة القطاعات المتضررة) بهدف توفير السيولة النقدية لدعم القدرة الشرائية وتحفيز النشاط الاقتصادي ،والحفاظ علي مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأته الدولة منذ عام ٢٠١٦، كما تبنت الدولة سياسات أخري حمائية تستهدف حماية الفئات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

على الجانب الصحي فقد تبنت الحكومة سياسات صحية تستهدف دعم القطاع الصحي للرفع من كفاءته في المواجهة والسيطرة للحد من عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن جائحة كورونا من ناحية، وضمان استمرارية وفاعلية الأنشطة الوقائية المتعلقة بصحة المجتمع من ناحية أخري عن طريق تطبيق الإجراءات الوقائية وتقديم الخدمات الطبية، وتوزيع اللقاحات، وقد أشادت المنظمات الصحية العالمية بجهود مصر في تعاملها مع جائحة كورونا

**ثانياً: التوصيات**

- تطوير سلاسل الإنتاج المحلية والصناعات المغذية وتعزيز الانتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على الخارج، خاصة وأن سلاسل الإنتاج والإمداد الخارجية بشكل عام قد تكون عرضة للاضطرابات والأزمات العالمية.

- التعاون بين كافة الوزارات والجهات المعنية بقطاع السياحة، ووضعه ضمن حزم الطوارئ الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، وانشاء آليات ووضع استراتيجيات لإدارة هذا القطاع وقت الأزمات التي يتعرض لها.

- وضع اليات جديدة لتعظيم العائد من القطاعات التي تعد مصدراً للنقد الأجنبي، والبحث عن بدائل أخري، لتقليل الاعتماد على الخارج، بهدف تفادي التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني حال حدوث أزمات مماثلة.
- تحسين شبكات الأمان، والحماية الاجتماعية، وذلك من خلال زيادة إعانات البطالة، وتحسين أثر الإعانات على حياة الأفراد خاصة في القطاعات الغير الرسمية خاصة مع مشكلة فقدان الكسب بفعل البطالة الجزئية، بسبب الوقف المؤقت للعمل.
- تغيير نوعية المؤشرات المستخدمة في قياس إنجازات التنمية على المستوي القطاعي والكلي، وتبني مؤشرات أخري تقيس جودة حياة المواطن، وما يتمتع به من رصيد تنموي يستند اليه في مواجهة الأزمات.

- تعزيز التعاون بين الاقتصاد الوطني والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية من اجل رفع مستوي جاهزية الاقتصاد المصري لمواجهة الأزمات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية.

## أولا: المراجع العربية

أ- **الدراسات والبحوث العلمية**

١- ابن الباز موسي، وأخرون، **دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية:** بورصة القاهرة نموذجا ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد ٩، العدد الرابع ، معهد الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر، ديسمبر ٢٠٢٠

٢- احمد سليمان محمد، **التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر**، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، الإصدار رقم ٧

٣- أحمد غنيم، **التوقّعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية**، البوابة العربية للتنمية، يونيو ٢٠٢٠.

٤- أريزكي رباح وهانغوين، " **فيروس كورونا المستجد يضرب الدول العربية عبر قنوات متعددة** " منشورات مركز البحوث الاقتصادية والسياسية (CEPR) ،٢٠٢٠.

٥- اسماء رفعت، **البطالة وتحسين اوضاع سوق العمل فى مصر**، المركز المصري للفكر وللدراسات الاستراتيجية، يناير ٢٠٢٠

٦- آمال ضيف بسيوني، " **الآليات التي انتهجتها الحكومة المصرية فى برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء أزمة كورونا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة** "

المؤتمر العلمى الخامس بكلية التجارة جامعة طنطا بعنوان (أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول)، ابريل ٢٠٢١

٧- جيتا غوينات، **الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة**، صندوق النقد الدولي، ٢٠مارس ٢٠٢٠

٨- جيهان عبد السلام عباس،" **أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري**، ورقة بحثية فى المؤتمر العلمى الخامس لكلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢١، ص ٢٠-٢٣

٩- حنان رجائي عبد اللطيف، **المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص فى مواجهة أزمة كورونا**، سلسلة أوراق الأزمة مصر -وعالم كورونا وما بعد كورونا الاصدار رقم ١١ معهد التخطيطٌ القومي، القاهرة، يونيو ٢٠٢

١٠- رفيقة الصباغ، **جائحة فيروس كورونا المستجد وآثارها على الاقتصاد العالمي**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية، جامعة بلعباس، الجزائر، العدد الرابع ٢٠٢٠ ١٥٥

١١- ريتشارد بالدوين، وبباتريس دي مورو (ناشرون)، " **الاقتصاد في زمن فيروس كورونا المستجد**"، كتاب صادر عن منظمة VoxEU.org، ٢٠٢٠

١٢- سالي محمد فريد، **تداعيات فيروس كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي**، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، الإصدار رقم ٧

١٣- سحر عبود، أسماء المليجي، "**التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر**" معهد التخطيط القومي، الإصدار رقم (١)، مايو ٢٠٢٠

١٤- سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصادي، **تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري**، سلسلة أوراق السياسات، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠

١٥- سمر السيد، **مصر اتخذت تدابير رئيسية لتخفف من أثار فيروس كورونا على الاقتصاد**، جريدة المال، العدد الصادر في نوفمبر ٢٠٢٠

١٦- علاء غنام، أحمد عزب، **الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا**، دوريةٌ الملف المصري، المبادرة المصرية –للحقوق الشخصية، العدد ٦٩، مايو ٢٠٢١.

١٧- علي صلاح، **ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا**، دراسات خاصة غير دورية عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد الرابع ٢٠٢٠، ابوظبي الامارات العربية

١٨- محمد رزق محمد عبد المجيد، **تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ٢٠٢١.

١٩- مروة البلتاجي، **سوق العمل في مصر" الفرص والتحديات بعد أزمة فيروس كورونا المستجد**" مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، يونيو ٢٠٢١

٢٠- مغاوري شلبي علي، **تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر**، سلسلة أوراق السياسات (حول التداعيات المحملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري) الإصدار ١٦، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٢٠

٢١- الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل ٢٠٢٠.

**ب- <u>التقارير المحلية والدولية</u>**

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي (مصر في أرقام ٢٠٢٠)

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ابريل ٢٠٢٠.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أكتوبر ٢٠٢٠.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو ٢٠٢١.

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متابعة آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري -سوق العمل المصري، (رأي في ازمة) العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٠.

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متابعة آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري -قطاع السياحة المصري، (رأي في ازمة) العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠٢٠.

- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تأثير أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، والوظائف والأسر المصرية "، يناير ٢٠٢٠.
- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٢٨٣، القاهرة، اكتوبر ٢٠٢٠.
- البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، ال عدد٢٩٤، القاهرة، سبتمبر ٢٠٢١.
- تقرير البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، أبريل ٢٠٢٠.
- تقرير البورصة المصرية –التقرير السنوي، ٢٠١٩.
- تقرير البورصة المصرية–التقرير ربع السنوي ٢٠٢٠.
- وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢٠، المجلد ١٥، عدد ١٣.
- تقرير وزارة المالية في النصف الأول عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- تقرير وزارة المالية عن مؤشرات أداء الاقتصاد المصري في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- وزارة المالية، دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/٢١، إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد–١٩ بالشراكة مع اليونيسف، رقم ٤.
- الهيئة العامة للاستعلامات، إجراءات الحكومة المصرية لمواجهة كورونا خلال ١٠٠ يوم، يونيو ٢٠٢٠.
- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جهود الدولة المصرية في مواجهة كورونا، يونيو ٢٠٢١.
- منظمة الصحة العالمية، إرشادات حول معالجة آثار فيروس كورونا المستجد، ٢٠١٩.

- صندوق النقد الدولي، تقرير افاق صندوق النقد العربي، الإصدار الرابع عشر، يوليو ٢٠٢١.
- تقرير "آفاق الاقتصاد العربي الحادي عشر " الصادر في أبريل ٢٠٢٠.
- تقرير الافاق الاقتصادية العالمية، التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم، يناير ٢٠٢١.
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة حول العمل الإنساني عالمياً، ابريل ٢٠٢٠.
- الأمم المتحدة، تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠٢١.
- بيان مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا، مارس ٢٠٢٠.
- بيان قمة القادة الاستثنائية لمجموعة العشرين حول فيروس كورونا (كوفيد -١٩) نوفمبر ٢٠٢٠.
- منظمة الصحة العالمية، إحصائيات انتشار فيروس كورونا في العالم العربي، إحصائيات مباشرة وفق اخر تحديث في سبتمبر ٢٠٢١.
- منظمة الصحة العالمية، مؤشرات جودة الرعاية الصحية. ابريل ،٢٠٢١.
- تقرير وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني عن الاقتصاد المصري، أغسطس ٢٠٢١.

## ثانيا: المراجع الأجنبية

### A- *Studies and scientific research*

١- *Boshkoska, M., & Jankulovski, N. (2020**). Coronavirus Impact on Global Economy. Annals of the „Constantin Brâncuşi**" University of Târgu Jiu, Economy Series,, 4,.*

٢-*Echarte Fernández, M. Á., Náñez Alonso, S. L., Jorge-Vázquez, J., & Reier Forradellas, R. F. (2021). Central Banks'* ***Monetary Policy in the Face of the COVID-19 Economic Crisis****: Monetary Stimulus and the Emergence of CBDCs. Sustainability, 13(8), 424*

٣-*Faour-Klingbeil, D., Osaili, T. M., Al-Nabulsi, A. A., Jemni, M., & Todd, E. C. (2021****). The public perception of food and non-food related risks of infection and trust in the risk communication during COVID-19 crisis****: A study on selected countries from the Arab region. Food Control, 121, 107617.*

٤-*Fu, H., Hereward, M., MacFeely, S., A., Wilmoth, J. (2020) & Me.* ***How COVID-19 is changing the world: A statistical perspective from the Committee for the Coordination of Statistical activities. Statistical*** *Journal of the IAOS, (Preprint(*

٥-*Liu , H., Manzoor, A., Wang, C., Zhang, L., and Manzoor, Z. (2020),* ***The COVID-19 Outbreak and Affected Countries Stock Markets Response****, International Journal of Environmental Research and Public Health*

٦-*Max Roser and other(2020)* ***Coronavirus Disease (COVID-19)*** *;OXFORD Matin School*

٧-*Piot, Peter, Moses J Soka, and Julia Spencer, (2019****), emergent Threats: Lessons Learnt from Ebola"nternational, Health****, Vol. 11, No. 5, pp. 334*

٨-*Tran، B. X.، Ha، G. H.، Nguyen، L. H.، Vu، G. T.، Hoang، M. T.، Le، H. T.، ... & Ho، R. (2020).* ***Studies of novel coronavirus disease 19 (COVID-19) pandemic:*** *a global analysis of literature. International journal of environmental research and public health, 17(11), 4095.*

٩- *Wimalawansa, S. J. (2020).* ***Global epidemic of coronavirus—Covid-19: what can we do to minimize risks****. Eur J Biomed, 7(3), 432-8.*

## ***B -Reports and conferences***

١- *United Nations Conference on Trade and Development.* ***The corona virus shock: A story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about*** **it**, *March 9 2020 (accessed on March 21).*

٢- *World Bank (2020)، "****World Bank Group Increases COVID-19 Response to $14 Billion To Help Sustain Economies، Protect Jobs***

٣- *World Tourism Organization.* ***Tourism and Coronavirus disease (Covid-19)****, March 17 th, 2020 (accessed on March 22nd, 2020.*

## - **Electronic Sites:**

- *:https://ourworldindata.org/coronavirus.*
- *https://p.dw.com/p/3mHg3*
- *https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pd*
- *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021*
- https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/٢٠٢١/١٠/٤
- *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2020/AEO_Apr_2020_v2.pdf*
- *https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavirus*
- *https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/17/world-bank-group-increases-covid-19-response-to-14-billion-to-help-sustain-economies-protect-jobs.*

- *https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus*
- *https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus*
- *https://elaph.com/coronavirus-middle-east-arab-world.htm*
- *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GHO2020_v9.1.pdf*
- *https://voxeu.org/content/economics-time-covid-19-0*
- *https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/exploring-potential-impact-covid-19-trade-arab-region*
- *https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/exploring-potential-impact-covid-19-trade-arab-region*
- *https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/thr_jyh_kwfyd-19_l_lnql_fy_lmntq_lrby_0.pdf*
- *https://democraticac.de/?p=67683*
- *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2020/AEO_Apr_2020_v2.pdf*
- *https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4676*
- *https://www.ctuws.com/content/*
- *http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=1&T=1&ID=12528.*
- *https://www.ecsstudies.com/13168/?fbclid=IwAR2DbGppTKgCBgDrvMw0QKEuRy3SRij02w00O4ccME*
- *https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=86*
- *https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320-*

- *http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_12_7*
- *https://www.reuters.com/article/egypt-cenbank-int-idUSKBN28H1PF-*
- *https://dailynewsegypt.com/2021/01/02/egyptian-pound-appreciates-30-piasters-against-us-dollar-in-2020-despite-covid-19/*
- *https://www.fitchratings.com/research/banks/fitch-affirms-national-bank-of-egypt-at-b-outlook-stable-02-08-2021.*
- *https://www.mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget/5fd9d731f0a7ba0007ee0ce7*
- *https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages*
- *https://www.sis.gov.eg/Story/204433.*
- *https://www.elwatannews.com/news/details/5203919*
- *https://eipr.org/blog.*
- *https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/technical-guidance*
- *https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4816.*
- *https://www.hqsc.govt.nz/our-programmes/health-quality-evaluation/projects/health-quality-and-safety-indicators.*